

الفساد : دراسة فى الأسباب والآثار الاقتصادية

د / كمال أمين الوصال

مدرس بقسم الأقتصاد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



الفساد: دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية *

١. مقدمة

لم يكن الرئيس السابق للبنك الدولي J. Wolfensohn بدري - وربما لم يكن يرغب - حينما أعلن في ١٩٩٦ أن مكافحة الفساد هو أحد الأهداف الرئيسية للبنك الدولي وأن سلفه سيضطر إلى التخلي عن منصبه بعد عشر سنوات على أثر تورطه في فضيحة "فساد" ويعكس هذا ضمن ما يعكس أنه حتى المنظمات التي تستهدف محاربة الفساد ليست محصنة ضد الفساد.

والفساد ليس بالظاهرة الجديدة فقد عانت المجتمعات القديمة من الفساد كما تعاني منه الآن المجتمعات الحديثة فمنذ ما يقرب من ٢٥٠٠ عام أشارت إحدى المخطوطات الهندية إلى أثر الفساد على الإدارة الاقتصادية ونشد كاتبها الحاكم العمل على محاربة هذه الآفة وفي العصور الوسطى أدرك المفكر الإيطالي دانتي Dante الآثار السلبية للفساد ورأى أن المكان الطبيعي للفاستين والراشيين هو الدرك الأسفل من النار وكذلك كان الفساد حاضراً في كثير من أعمال الأديب الإنجليزي الأشهر شكسبير Sakespear وفي العصر الحديث نص الدستور الأمريكي صراحة على أن الرشوة هي إحدى جريمتين يبرران عزل الرئيس الأمريكي من منصبه^١

وربما يعكس هذا الاهتمام بظاهرة الفساد إدراك المفكرين القداماء لما لم يدركه المفكرون المعاصرون من الآثار الخطيرة لهذه الظاهرة. وحتى وقت قصير لم تثر ظاهرة الفساد سوى قلة من الباحثين ومن ثم ظلت أسئلة مثل: ما هي أسباب الفساد؟ كيف يؤثر الفساد على الأداء الاقتصادي؟ وغيرها دون إجابة واضحة.

ورغم أن الفساد كان وما زال جزءاً لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والسياسية في كثير من الدول إن لم يكن معظم الدول - متخلفة كانت أو متقدمة - فإن بعض الدراسات تشير إلى تنامي ظاهرة الفساد في السنوات الأخيرة وتعدد صورها من رشوة موظفي الحكومة إلى إساءة استخدام أو تبديد الأموال العامة واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق منافع خاصة.

وحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي كانت معظم الدراسات التي تتناول ظاهرة الفساد تبحث في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية لها وغاب - تقريباً - التحليل الاقتصادي للظاهرة وفي هذا الصدد يرى (Tanzi, ١٩٩٥a)^٢ أن دراسة "اقتصاديات" الفساد لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الاقتصاديين الذين تجاهلوا الآثار

* د.كمال أمين الوصال - مدرس بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية .

صنع القرارات والسياسات الاقتصادية وفي هذا الخصوص تشير بعض الدراسات إلى أن بعض حكام الدول النامية يوجهون السياسات الاقتصادية الوجهة التي تمكنهم من استغلال الموارد الاقتصادية في بلادهم لتحقيق منافع خاصة مما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الحاكمة على حساب بقية السكان الأمر الذي يؤثر سلباً على امكانيات النمو المستقبلية لهذه البلاد.

ويرجع تأخر الاقتصاديين في الاهتمام بظاهرة الفساد إلى سببين رئيسيين:

الأول: عدم وجود اتفاق عام بين الباحثين على المقصود بـ "الفساد" ويرجع ذلك إلى أن مصطلح "الفساد" يستخدم للإشارة إلى دائرة واسعة من الأنشطة والممارسات التي تتراوح بين الأشكال البسيطة لإساءة استخدام السلطة العامة من قبل صغار موظفي الحكومة إلى قيام بعض القادة السياسيين بالاستيلاء على أو استغلال الموارد الاقتصادية لبلادهم لتحقيق منافع خاصة الأمر الذي يجعل من "الفساد" مصطلحاً فضفاضاً يصعب على الباحثين تحليل الجوانب الاقتصادية له.

الثاني: صعوبة استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل ودراسة الأسباب والآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد.

إلا أن الآثار الاقتصادية السلبية لظاهرة الفساد والتي أعاققت عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم والتي باتت واضحة للعيان لم تترك للاقتصاديين خيار ودفعتهم إلى تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل.

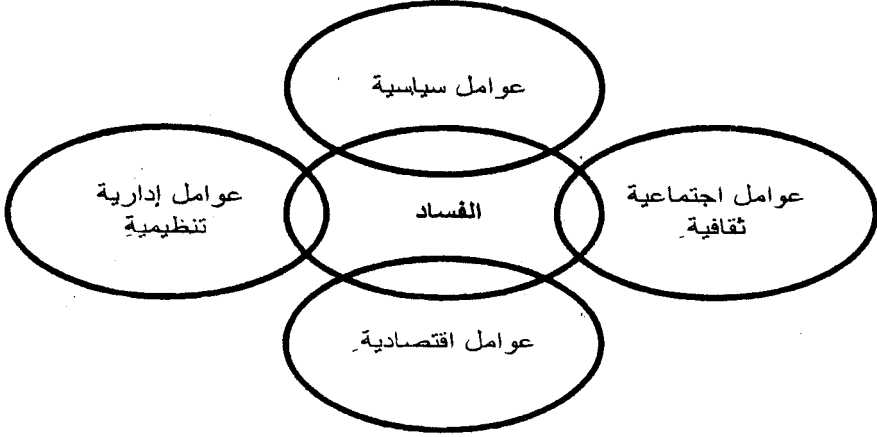
وتسعى هذه الدراسة إلى التعريف بالجوانب الاقتصادية لظاهرة الفساد من حيث الأسباب والآثار وقد روي تقسيم الدراسة إلى ستة أقسام. يتناول القسم الثاني التعريف بالفساد وأشكاله ويعرض الجزء الثالث لأهم المحاولات لقياس الفساد أما الجزء الرابع فقد خصص لتحليل الأسباب الاقتصادية للفساد مع الإشارة إلى الأسباب غير الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الفساد في المجتمع ويقوم الجزء الخامس بمناقشة أهم الآثار الاقتصادية للفساد وتختتم الدراسة بالخلاصة وبعض التوصيات.

٢. التعريف بالفساد وأشكاله

يرى بعض المحللين أن الفساد هو ظاهرة "اقتصادية" ذات أبعاد اجتماعية - ثقافية بينما يرى البعض الآخر أن الفساد ظاهرة "اجتماعية" ذات أبعاد "اقتصادية" ويرى فريق ثالث أنه لا يمكن إغفال البعد السياسي في تحليل ظاهرة مثل ظاهرة الفساد. والحقيقة أن ما من ظاهرة تداخلت فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

والسياسية مثل ظاهرة الفساد. وتسعى السطور التالية إلى الاقتراب أكثر من هذه الظاهرة وذلك من خلال عرض أهم تعريفات الفساد ثم يلي ذلك عرض مختصر لأهم أشكال الفساد.

شكل (1)



٢.١ التعريف بالفساد

إن الطبيعة المعقدة لظاهرة الفساد جعلت من مهمة تقديم تعريف للفساد مهمة غير يسيرة، ذلك أن العوامل التي تؤدي إلى تنامي هذه الظاهرة والأشكال التي يتخذها الفساد تختلف باختلاف الإطار الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي الذي يوجد فيه وقد دفع هذا كثير من الباحثين الذين قاموا بدراسة الجوانب المختلفة لظاهرة الفساد إلى تجنب القيام بتعريف الفساد، إلا أن دواعي التحليل العلمي تتطلب ضرورة تعريف هذه الظاهرة ليس فقط تلبية لمقتضيات الدراسة المنهجية ولكن أيضاً لأن التوصيف الدقيق لهذه الظاهرة يساعد على فهم الخصائص الأساسية لها ومن ثم بحث الوسائل والسياسات الملائمة لعلاجها.

وعند تعريف الفساد ربما قد يكون من المفيد العودة إلى الوراثة والتعرف على مساهمة أحد أشهر الفلاسفة الأغريق وربما أكثرهم تأثيراً على الفكر الغربي وفي هذا الصدد يرى أرسطو أن هناك ثلاثة أنواع رئيسة للإدارة:

- إدارة الفرد لشؤونه
- إدارة رب العائلة لشؤون رعاياها
- إدارة الدولة - الطبقة الحاكمة لشؤون رعاياها

وبمضي أرسطو في تحليله موضحاً أن لكل نوع من أنواع الإدارة الثلاثة هذه صور الفساد الخاصة به فإدارة الفرد لشئونه تنسم بالفساد إذا ما استسلم الفرد وأطلق العنان لرغباته وأصبح عبداً لنزواته. إذ غالباً ما يدفعه هذا إلى التعدي على حقوق الآخرين والتورط في ممارسات لا أخلاقية وكذلك قد يشوب الفساد إدارة العائلة إذا قام رب هذه العائلة - يفترض أرسطو أن يكون رجلاً - باستغلال نفوذه لإشباع احتياجاته الخاصة دون أن يعبا بمصالح العائلة ككل ويلبي احتياجاتها. وبنفس المنطق يصيب الفساد إدارة الدولة إذا ما قامت الطبقة الحاكمة باستغلال سلطاتها لتحقيق مصالحها الخاصة أو لتحقيق مصالح فئة معينة من فئات الشعب على حساب الفئات الأخرى ولم تعمل لتحقيق مصالح جميع فئات الشعب.

ويلاحظ أن مفهوم أرسطو للفساد يتعدى فكرة استغلال السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة بالفرد ليس سلطة عامة والعائلة لا تمثل سلطة عامة ومن ثم فإنه وفقاً لأرسطو فإن الفساد قد يوجد عندما يتم إساءة استغلال أي سلطة سواء كانت سلطة الفرد على "نفسه" أو سلطة رب الأسرة على أفراد الأسرة وكذلك إذا ما أساءت الطبقة الحاكمة استخدام السلطة السياسية.

وعلى خلاف مفهوم أرسطو للفساد نجد أن معظم التعريفات الحديثة تحصر الفساد في مجال إساءة استخدام السلطة العامة أو الوظيفة العامة وفي ذلك يقدم قاموس أكسفورد Oxford English Dictionary ثلاثة تعريفات للفساد، يشير أولها إلى الفساد المادي - التخلل المادي للمواد الطبيعية وثانيها ينصرف إلى الفساد الأخلاقي - الانحلال الأخلاقي أما ثالثها فيدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي - الاقتصادي محور هذه الدراسة وهو الفساد الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجال الإدارة العامة والنشاط الحكومي. ووفقاً لقاموس أكسفورد يُعرف الفساد بأنه " الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة أو الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة".^٢

ولا يختلف تعريف (Heidenheimer et.al, ١٩٨٩)^٤ للفساد كثيراً عن التعريف السابق إذ يرى أن الفساد يتمثل في "معاملة تتم بين طرفين أحدهما يمثل الدولة أو القطاع العام والآخر يمثل القطاع الخاص يتم من خلالها تحويل سلع أو خدمات أو منافع عامة إلى منافع خاصة على نحو غير قانوني". وتسير (Rose-Ackerman, ١٩٧٨)^٥ في نفس الاتجاه فتري أن "الفساد غالباً ما يظهر في المجالات التي يتم من خلالها التعامل بين القطاع العام والقطاع الخاص". وفي نفس الإطار يعرف (Colin Nye, N.Y., ١٩٦٧)^٦ الفساد بأنه "أي سلوك

ينحرف عن الدور الرسمي المحدد للوظيفة العامة بغرض تحقيق منافع خاصة" ويقدم (Mushtaq Khan, ١٩٩٦)^٧ نسخة معدلة من التعريف السابق إذ يرى أن الفساد هو "السلوك الذي ينحرف عن المبادئ القانونية والإدارية التي تحكم الدور الذي يقوم به من يتولون الوظائف العامة بسبب اعتبارات شخصية مثل تحقيق المزيد من الثروة الخاصة أو السلطة والنفوذ" ولذا ليس من المفاجئ أن يتبنى كل من البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية Transparency International التعريف التالي "الفساد هو استغلال السلطة العامة لتحقيق منافع أو مزايا خاصة".

وبعد عرض بعض التعريفات للفساد تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- باستثناء ما قدمه أرسطو، تعطي معظم التعريفات السابقة دوراً محورياً للسلطة العامة في ظاهرة الفساد حيث ترى أن بذور الفساد تنبت في مجالات التعامل بين مؤسسات الدولة والإدارات الحكومية والقطاع العام من ناحية وأفراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين من ناحية أخرى فعلى جانب آخر هناك بعض مسئولو الدولة أو موظفي الحكومة "الفاستدين Corrupted" وعلى الجانب الآخر هناك بعض أفراد المجتمع "المفسدين Corrupters" ومسئول الدولة / أو موظف الحكومة "الفاستد" هذا قد يكون أي شخص بداية من رئيس الدولة أو الحاكم أو من هم على قمة هرم السلطة السياسية (الفساد السياسي) مروراً بالوظائف العليا في الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة ونهاية بصغار الموظفين الحكوميين العاملين في المحليات (الفساد الإداري) ، أما الطرف الثاني في ممارسات الفساد فقد يكون أحد أفراد المجتمع أو إحدى مؤسسات الأعمال الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية.
- لا يقتصر الفساد فقط على المعاملات التي تتم بين مؤسسات الدولة والقطاع الحكومي وأفراد المجتمع ومؤسسات الأعمال الخاصة الموجودة داخل الحدود السياسية للدولة بل قد يتعدى ذلك إلى المعاملات مع الأفراد ومؤسسات الأعمال التي توجد خارج الدولة. كما قد يكون طرفي المعاملة التي تتسم بالفساد من القطاع الحكومي ذاته.
- ينبغي التفرقة بين الأنشطة الربعية Rent-Seeking والفساد فالأنشطة الربعية هي تلك الأنشطة التي تعتمد على وجود "ريح" وفقاً للمفهوم الاقتصادي، وهو الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي كافة أشكال التكاليف أو ما يراه بعض الاقتصاديين "أرباح احتكارية". وعلى نحو عام يمكن القول بأن الريح هو الزيادة في الإيراد التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج ولكنها تنشأ بصورة رئيسية نتيجة لندرة السلعة أو الخدمة المقدمة

(البترول، الأراضي الزراعية الجيدة). ورغم أن كثير من الاقتصاديين يرون أن الأنشطة الربعية هي أنشطة غير منتجة في معظمها ولا تعكس كفاءة اقتصادية فإن هذه الأنشطة لا تعد أنشطة غير قانونية أو أنشطة غير أخلاقية كما أنها قد تكون ذات نفع اقتصادي كبير إذ ما تم استثمار الربيع في أنشطة إنتاجية (Coolidge and Rose-Ackerman, ٢٠٠٠)^٤. وعلى الجانب الآخر فإن الفساد يتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق منافع خاصة علاوة على أن معظم ممارسات الفساد هي غير قانونية وغير أخلاقية. وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف الفساد بأنه "استغلال السلطة (عامة أو خاصة) أو استخدامها على نحو يتعارض مع القواعد التي تحكم ممارستها لتحقيق منافع أو مزايا خاصة" ويتميز هذا التعريف عن التعاريف الشائعة للفساد بأنه لا يقتصر فقط على استغلال السلطة العامة بل يتضمن أيضاً استغلال السلطة الخاصة وهو ما تجاهلته التعريفات السابقة فيمكن لأحد المسؤولين في مؤسسة خاصة أن يسرّب الأسرار الخاصة بمؤسسته لمنافسيها مقابل مزايا شخصية، إلا أن هذا التعريف لا يشمل فساد الفرد أو سوء استخدام الفرد لسلطته على "نفسه" إذ أن هذه مسألة تقديرية ويصعب الوصول إلى اتفاق عام بشأنها.

٢,٢ أشكال الفساد

رغم أن صور الفساد قد تتداخل وتتشابه مع بعضها البعض في كثير من الأحيان فإنه من المفيد التمييز بين هذه الصور المختلفة للفساد. وفي هذا الخصوص يمكن تصنيف أشكال الفساد وفقاً لعدد من المعايير أهمها:

١ - الكيفية التي تتم بها ممارسات الفساد

٢ - المستوى الوظيفي لمن يتورط في ممارسات الفساد

٣ - المجال الذي تتم فيه ممارسات الفساد

٢,٢,١ أشكال الفساد وفقاً للكيفية التي تتم بها ممارسات الفساد

يرى (Amundsen, ١٩٩٩)^٥ أن الصور الرئيسية للفساد تتمثل في الرشوة، المحسوبية، الابتزاز،

الاختلاس، الاحتيال.

الرشوة: Bribery

الرشو هو إعطاء أو تلقي شيء ذا قيمة (نقدية أو غير نقدية) في إطار معاملة تتسم بالفساد، ورغم أن الرشوة تُقدّم لتجاوز اللوائح والقوانين فإنه أحياناً ما يقدمها الفرد (طبيعي أو معنوي) مضطراً للحصول على حق من حقوقه لم يكن ليحصل عليه دون تقديم الرشوة.

ويرى كثيراً من الباحثين أن عملية الرشوة هي جوهر ظاهرة الفساد أو الشكل الرئيسي للفساد. وبوجه عام تُعرف الرشوة بأنها "مبلغ ثابت أو نسبة معينة من قيمة صفقة ما أو أي شكل آخر من أشكال المنافع (نقدية أو غير نقدية) يقدم إلى أحد / أو موظفي الحكومة الذي يتمتع بسلطات معينة تمكنه من منح مزايا لا يقرها القانون للفرد أو الجهة التي تقدم الرشوة" وتأخذ هذه المزايا صوراً متعددة مثل تجنب بعض الأعباء الضريبية (التهرب الضريبي)، الحصول على بعض المزايا الاحتكارية، الفوز بعقود ضخمة لتوريد سلع أو خدمات أو القيام بمشروعات حكومية، تراخيص الاستيراد والتصدير، عدم الالتزام بقوانين المحافظة على البيئة، حتى الدعم السياسي. ولذا أحياناً يُطلق على الرشوة "النقود المسبّلة: Speed or Grease Money".

إلا أن التعريف السابق يشوبه بعض القصور إذ لا يأخذ في الاعتبار "الفساد الخاص" أو الفساد الذي يتم بعيداً عن نطاق الأنشطة الحكومية مثال ذلك ممارسات الفساد التي تتم بين الأفراد وبعضهم البعض أو التي تتم بين الأفراد الطبيعيين ومؤسسات الأعمال أو بين مؤسسات الأعمال وبعضها البعض ولذا يمكن إعادة تعريف الرشوة على النحو التالي: "الرشوة هي شيء ذو قيمة نقدية أو غير نقدية يقدم لفرد (أو أكثر) يمثل الحكومة أو مؤسسة أعمال يتمتع بسلطات معينة تمكنه من منح مزايا لا يقرها اللوائح والقوانين أو تمكنه من إقرار حق من الحقوق لم يكن الراشي ليحصل عليه دون تقديم هذه الرشوة".

ونظراً لأن الرشوة هي أكثر مظاهر الفساد انتشاراً تصدر منظمة الشفافية الدولية ما يُعرف بـ "مؤشر الرشوة Bribery Index" وذلك للتعرف على مدى انتشار الفساد في المجتمعات المختلفة.

المحسوبية Favouritism

تتمثل المحسوبية في إستغلال السلطة أو النفوذ للقيام بمحاباة أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات مثال ذلك قيام بعض من يتمتعون بسلطة معينة (سواء في جهة حكومية أو مؤسسة خاصة) بمنح مزايا معينة أو تسهيلات لفرد أو جهة معينة بسبب وجود صلة قرابة أو صداقة أو علاقة خاصة. ويرى

بعض الباحثين في علم الاجتماع أن "المحسوبية" تنشأ نتيجة لميل فطري في الإنسان لتفضيل أعضاء الأسرة أو الأقارب والأصدقاء.

وتمثل المحسوبية أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية مثل التوزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بواسطة غير المؤهلين مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

وتعد "محاباة الأقارب *Nepotism*" صورة خاصة من صور المحسوبية يقوم فيها متخذ القرار بتفضيل وتمييز أفراد أسرته أو أقاربه على أسس غير موضوعية. ومن الأمثلة الشائعة لمحاباة الأقارب قيام الكثير من حكام الدول النامية باختيار بعض أفراد أسرهم أو أقاربهم لتولى مناصب سياسية واقتصادية وعسكرية دون أن يكونوا مؤهلين لا لشئ إلا لتأمين السلطة وضمان الولاء.

ويمكن القول أن أخطر أشكال المحسوبية هي "المحسوبية الدستورية أو المحسوبية المقتنة" وذلك عندما يقوم الحاكم باستغلال حقه "الدستوري" في اختيار من يتولون المناصب الهامة في الوزارات وأجهزة الأمن والدفاع والسلك الدبلوماسي والشركات المملوكة للدولة للدفع بأفراد أسرته أو أقاربه أو أصدقائه لتولي هذه المناصب دون سند من خبرة أو كفاءة الأمر الذي يخلق بيئة مواتية لانتشار الفساد. ويلاحظ أن هذه الممارسات شائعة في معظم الأنظمة غير الديمقراطية السلطوية.

الابتزاز: *Extortion*

الابتزاز هو قيام فرد أو جهة معينة بانتزاع شئ ذو قيمة (نقدية غالباً وليس دائماً) قسراً مقابل عدم استخدام السلطة أو النفوذ أو العنف من قبل هذا الفرد أو الجهة على نحو يضر بالمبتززين أو مصالحهم. والابتزاز المقصود هنا هو قيام بعض المسؤولين أو موظفي الحكومة بالحصول على مزايا أو منافع خاصة من أفراد طبيعيين أو مؤسسات أعمال مقابل عدم تعريض مصالحهم للخطر مثال ذلك حصول موظف حكومي على مبلغ نقدي مقابل عدم عرقلة اجراءات الحصول على ترخيص معين من قبل مقدم طلب الحصول على ترخيص.

ويمكن التمييز بين نوعين من الابتزاز:

و - الابتزاز من أسفل (أدنى) *From Below*

- الابتزاز من أعلى (من القمة) *From Above*

أما النوع الأول؛ الابتزاز من أسفل فيشير إلى عمليات الابتزاز التي تتم من قبل طبقات أو فئات غالباً ما يُنظر إليها على أنها تمثل قاع المجتمع مثل العصابات المنظمة Mafia Style والخارجيين عن القانون حيث تستخدم هذه الفئات التهديد والإكراه للحصول على ثمن الأمان أو عدم التعرض للأفراد أو مؤسسات الأعمال.

والنوع الثاني؛ الابتزاز من أعلى ، يتم من قبل فئات تمثل قمة المجتمع ويحدث هذا عندما يقوم بعض المسؤولين أو كبار موظفي الحكومة بابتزاز الأفراد أو مؤسسات الأعمال للحصول على منافع أو مزايا خاصة. وهناك صورة أخرى من صور الابتزاز من أعلى أكثر "تنظيماً" فيها تقوم بعض الأجهزة الحكومية (مثل الأجهزة الأمنية) بعملية الابتزاز.

الاختلاس: *Embezzlement*

الاختلاس هو الاستيلاء على شئ ذي قيمة اقتصادية من قبل من يتولى إدارة أو المحافظة على هذا "الشئ" مثال ذلك أن يقوم أحد العاملين في شركة ما بالاستيلاء على أصول ذات قيمة تمتلكها الشركة أو عندما يقوم أحد المسؤولين أو موظف الحكومة بالاستيلاء على جزء من الأصول العامة (المملوكة للشعب) أو استغلالها لتحقيق مصالح خاصة.

ورغم أن الاختلاس يُعد أحد أشكال الفساد إلا أن معظم تعريفات الفساد لا تشمل هذا الشكل من أشكال الفساد. وتظهر صعوبة تتبع ومحاربة هذا الشكل من أشكال الفساد في مؤسسات الدولة أو الحكومة فالقانون يكفل لصاحب أو أصحاب المؤسسة الخاصة الحق في المطالبة واسترداد ما تم اختلاسه أما بالنسبة للموظف العام أو المسئول الذي يقوم بعملية الاختلاس لا يمكن ملاحظته إلا إذا توافرت الرغبة لدى القيادة السياسية أو السلطة التنفيذية، فمن الناحية القانونية لا يحق لفرد من أفراد المجتمع ملاحقة من يقوم باختلاس جزء من المال العام فهذا المال العام لا يمثل ممتلكات فردية ومن ثم فإن المواطنين أو أفراد المجتمع لا يتمتعون بالصفة القانونية التي تعطيهم الحق في المطالبة باسترداد ما تم اختلاسه أو سرقة إلا أن بعض الأنظمة القانونية والتشريعية تنبعت إلى هذه الثغرة وأعطت لأي فرد من أفراد المجتمع الحق في المطالبة باسترداد ومعاينة من يقوم باختلاس المال العام.

وتتطلب مكافحة هذا الشكل من أشكال الفساد وجود رغبة سياسية ونظام قانوني - قضائي مستقل يتمتع بالكفاءة والنزاهة. والاختلاس هو أحد أشكال استغلال السلطة فغالباً ما لا يستطيع "المختلس" الاستيلاء على شئ ما إذا لم يكن يتمتع بسلطة إدارة هذا الشئ ورغم أن معظم الباحثين يرون أن الرشوة هي أخطر أشكال الفساد إلا أن

الاختلاس قد يفوق الرشوة تأثيراً إذا ما تم من قبل الطبقة الحاكمة فعندئذ يتحول الاختلاس إلى عملية نهب منظم واستنزاف مستمر وواسع النطاق للموارد العامة.

ويمكن القول أن أخطر صور الاختلاس هو "الاختلاس الضمني" أو "الاختلاس غير المباشر" والذي يتمثل في قيام أصحاب السلطة باستغلال نفوذهم السياسي بشكل غير مباشر للدخول في و / أو توسيع نطاق أعمالهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

الاحتيال: Fraud

الاحتيال هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعاً من الغش أو الخداع أو التحايل وفي إطار ظاهرة الفساد يمكن تعريف الاحتيال بأنه "القيام بتشويه أو تزيف المعلومات والحقائق لتحقيق منافع خاصة". وقد تتم عمليات الاحتيال بين الأفراد وبعضهم البعض وقد تتم بواسطة مسئولين سياسيين أو موظفي الحكومة. وبالطبع فإن عمليات الاحتيال التي تتم من قبل أعضاء السلطة التنفيذية هي الأكثر خطورة إذ يكون جميع أفراد المجتمع هم "ضحية" هذا الاحتيال.

٢ - أشكال الفساد وفقاً لمستوى السلطة التي يتمتع بها من يتورطون في ممارسات الفساد.

وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين من أشكال الفساد:

- الفساد السياسي (الفساد الكبير): Grand Corruption

- الفساد الإداري (الفساد الصغير): Petty Corruption

الفساد السياسي

الفساد السياسي هو ذلك الفساد الذي يمارس من قبل من هم على قمة الهرم السياسي أو قمة السلطة التنفيذية (القيادات السياسية ومنتخذي القرارات السياسية بدءاً من رئيس الدولة أو الحاكم ومروراً بالوزراء وكبار المسئولين) وهذه القيادات السياسية غالباً ما تتمتع بسلطات واسعة ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح نيابة عن الشعب بل أيضاً في صياغة هذه القوانين والتشريعات.

ويأخذ هذا النوع من الفساد صوراً متعددة أخطرها الشكل السافر للفساد السياسي والذي يتمثل في قيام القيادات السياسية بسرقة أموال الشعب على نحو مباشر وذلك من خلال تحويل أرصدة مالية حكومية أو أصول مملوكة للدولة إلى ممتلكات خاصة لهم وهنا تتلاشى الحدود بين أموال الشعب وأموال الفئة الحاكمة وبالطبع يكون المستفيد الأكبر من نوبان الحدود هذا هو الطبقة الحاكمة، وكذلك قد يقوم بعض المسئولين السياسيين باستغلال

سلطاتهم ونفوذهم للحصول على رشاوى أو عمولات ضخمة من الشركات الوطنية / أو الأجنبية وذلك مقابل إرساء بعض التعاقدات أو منح بعض الاستثناءات أو الاحتكارات.

وتكمن خطورة الفساد السياسي في أنه ليس مجرد خرق أو تجاوز بعض اللوائح والقوانين أو انحراف عن القواعد المهنية والقيم الأخلاقية إذ أنه يتعدى ذلك إلى التدخل في وضع السياسات وصياغة القوانين والتشريعات على نحو يحقق مصالح فئة معينة هي الفئة الحاكمة ومن يسير في فلكها أو يحقق مصالحها وذلك على حساب مصالح الشعب (Theobald, ١٩٩٠) .^{١١}

ويختلف الفساد السياسي عن غيره من أنواع الفساد في أنه غالباً ما يتم في مجالات بعيدة عن الحياة اليومية لأفراد المجتمع بل في كثير من الأحيان يتم بصورة سرية دون أن يعلم أفراد المجتمع عنه شيئاً كما يحدث في الأنظمة غير الديمقراطية رغم أن آثاره قد تكون مدمرة ليس فقط على الأجيال الحالية بل وعلى الأجيال القادمة أيضاً. ويجدر الإشارة إلى أن الفساد السياسي في الدول الديمقراطية غالباً ما يكون ذا طبيعة عرضية ويتم التعامل معه بشفاافية من قبل منظمات المجتمع المختلفة والسلطات القضائية والتشريعية وغالباً ما يتم ملاحقة ومعاقبة من يثبت تورطهم في ممارسات الفساد أما في الدول غير الديمقراطية فقد يصبح الفساد السياسي هو النمط الأساسي للإدارة السياسية والاقتصادية للمجتمع وعندئذ يتحول الفساد من "فساد سياسي" إلى "فساد سياسي منظم" ومثل هذا النوع من الفساد "الهيكلي" لا يمكن مكافحته أو القضاء عليه بواسطة إصلاح قانوني أو إصلاح إداري فقط بل يتطلب الأمر القيام بإصلاحات جوهرية سياسية واقتصادية وتشريعية وكذلك العمل على تعميق الممارسة الديمقراطية وتطوير منظومة القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمع.

ويفرق بعض الباحثين (Huntington, ١٩٦٨)^{١٢} بين "الفساد السياسي - الاجتماعي" وبين "الفساد الاقتصادي". يظهر "الفساد السياسي - الاجتماعي" عندما تكون فرص الترقى الاقتصادي قليلة حيث يقوم البعض باستخدام السلطة أو النفوذ السياسي لتحقيق مزايا ومنافع اقتصادية خاصة وبالمقابل يظهر الفساد الاقتصادي عندما تكون فرص الترقى السياسي أو الاجتماعي قليلة حيث يقوم البعض باستخدام الثروة أو "النفوذ" الاقتصادي للتمتع بسلطة سياسية أو مكانة اجتماعية وكذلك لحماية "النفوذ الاقتصادي" وقد يفسر هذا تكالب كثير من رجال الأعمال وانفاقهم الأموال الطائلة للحصول على شكل من أشكال الحصانة السياسية أو البرلمانية..

الفساد الإداري أو "الفساد الصغير" هو ذلك الفساد الذي يتم على مستوى الإدارات والوحدات الحكومية من قبل صغار موظفي الحكومة وهذا النوع من الفساد هو ما يواجهه أفراد المجتمع بشكل يومي عند التعامل مع جهات حكومية مثل إدارة الضرائب، وحدات منح التراخيص، أقسام البوليس والمستشفيات العامة وغيرها. ويطلق على هذا النوع من الفساد "الفساد الصغير" لأنه يتم غالباً في حدود مالية صغيرة نسبياً وإن كان إجمالي المبالغ المالية التي يتضمنها قد يكون هائلاً على المستوى الكلي.

ورغم أن الفساد الإداري قد يتم في غياب الفساد السياسي وفي ظل حكومات ديموقراطية فإنه في كثير من الأحيان يسير كل من الفساد السياسي والفساد الإداري جنباً إلى جنب بل ويدعم كل منهما الآخر وذلك في إطار من توزيع الأدوار بين "القمة" و"القاعدة" حيث تنتشر "عدوى" الفساد من قمة الهرم السياسي - الإداري إلى القاعدة من صغار الموظفين فيسلك صغار الموظفين نفس المسلك الذي يسلكه كبار المسؤولين السياسيين بل وأحياناً ما يتلقى صغار الموظفين التعليمات من هؤلاء (الكبار) بالقيام ببعض ممارسات الفساد وعندئذ يكون الفساد السياسي هو "الراعي الرسمي" للفساد الإداري.

وقد أوضحت تجارب بعض الدول أنه بالإمكان الحد من الفساد الإداري على نحو كبير وذلك إذا ما توافرت الرغبة والارادة السياسية وصاحبتهما الإصلاحات اللازمة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية.

٣ - أشكال الفساد وفقاً للتطابق الذي تتم فيه ممارسات الفساد

يفرق بعض الباحثين بين: الفساد العام والفساد الخاص

الفساد العام

الفساد العام هو ذلك الفساد الذي يتورط فيه أحد مسؤولي الدولة أو موظفي الحكومة وذلك النوع من الفساد هو محور معظم الدراسات الخاصة بظاهرة الفساد بل يرى البعض أن حتى يكون الفساد "فساداً" يجب أن يكون "عاماً" وأن تكون الحكومة ممثلة بأحد موظفيها أو العاملين بها.

الفساد الخاص

يتمثل في ممارسات الفساد التي تتم بين طرفين ليس منهما موظف عام وقد يوجد هذا الشكل من أشكال الفساد بين مؤسسات الأعمال الخاصة وبعضها البعض أو بين أحد أفراد المجتمع وموسسة خاصة أو بين أفراد

المجتمع وبعضهم البعض. ويأخذ هذا الشكل من أشكال الفساد صوراً عديدة مثل ضعف الولاء لدى بعض العاملين في مؤسسات الأعمال والرشوة والاحتيايل، وقد يأخذ صوراً أخرى مثل منح الهدايا وما يُعرف بـ "البقشيش". ومما لا شك فيه أن هذه الممارسات وإن كانت تتم في النطاق غير الحكومي فإنها تفرض تكاليف إضافية على بعض مؤسسات الأعمال أو أفراد المجتمع وتخلق بيئة اجتماعية - ثقافية تساعد على انتشار الفساد العام وهنا يبرز البعد الثقافي لظاهرة الفساد.

ولا يجب بلية حال التهوين من خطورة "الفساد الخاص" وأثاره السلبية على البنين الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع ففي ظل انتشار الفساد تتراجع قيمة العمل واعتبارات الكفاءة وتحل محلها قيم الانتهازية والوصولية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انتشار الاحباط الاجتماعي وتراجع أداء الأفراد ومؤسسات الأعمال. ورغم خطورة الفساد الخاص فإن معظم الدراسات حول ظاهرة الفساد تركز على الفساد العام استناداً إلى اعتقاد الباحثين بأن الفساد العام هو أخطر أشكال الفساد وأن محاصرة الفساد العام هو شرط ضروري لمحاصرة الفساد الخاص. وأياً كان الشكل الذي يتخذه الفساد فإن الفساد هو في النهاية "إفساداً" للمنظومة الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع.

٣. قياس الفساد:

تعكس محاولة قياس الفساد - أكثر من أي شيء آخر - الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة إذ أن أول ما يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: ما هو الشيء الذي ينبغي قياسه؟ إذا كانت الإجابة هي "الفساد" فإننا نكون بصدد إجابة يمكن أن تكون قد أدت إلى حسم أحد الأسئلة إلا أنها في الوقت ذاته أثارَت العديد من الأسئلة الأخرى: كيف يمكن قياس الفساد؟ هل يمكن قياس الفساد بحجم الرشاوى التي يدفعها الراشون للمرشدين؟ هل يمكن قياس الفساد بعدد حالات الاختلاس أو التعدي على المال العام؟ أم بحجم الأموال التي تم اختلاسها أم قيمة المزايا التي تم منحها لمن لا يستحق من خلال عملية المحسوبية؟ إذا كانت الإجابة على هذه الأسئلة بنعم فإن هذه الإجابة بدورها تخلق المزيد من الأسئلة: هل يمكن التقدير الدقيق لحجم الرشاوى أو الأموال المختلسة وغيرها من الأسئلة، وفي هذا الخصوص ينبغي التسليم بحقيقتين:

الأولى: أن محاولة القياس الدقيق لحجم الفساد في مجتمع ما، تتطلب الحصول على معلومات يصعب -أو إن أردنا الدقة- استحصال الحصول عليها، ليس لقصور في كفاءة الجهة أو الجهات التي تتولى جمع هذه المعلومات بقدر ما هو بسبب الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة.

الثانية: ليست هناك "طريقة مباشرة" لقياس الفساد وما هو متاح للباحثين والدارسين والمهتمين بهذه الظاهرة هو عدد من الطرق "غير المباشرة" التي تستند إلى بعض المؤشرات التي تسعى إلى قياس مدى انتشار الفساد. (Tanzi, 2000b).^{١١} ونظراً لأهمية قياس ظاهرة الفساد في إطار التحليل العلمي لهذه الظاهرة ينبغي الوقوف على بعض المحاولات التي تمت في هذا الصدد وبعض المؤشرات الموجودة لقياس ظاهرة الفساد.

٣،١ عدد قضايا الفساد

يرى بعض المحللين أن "عدد قضايا الفساد" يمكن أن يستخدم كمؤشر جيد لمدى انتشار الفساد في مجتمع ما إلا أن ذلك ينطبق بصورة رئيسية على الدول التي تتمتع بوجود أجهزة رقابية وقضائية على مستوى عال من الكفاءة إذ غالباً ما يتوافر لهذه الأجهزة الموارد البشرية والمالية اللازمة لاكتشاف وتعب حالات الفساد إلا أن هذا المؤشر يعاني من مشكلتين أساسيتين:

الأولى: أن عدد حالات الفساد التي يتم التحقيق فيها أو اكتشافها عادة ما يكون قليلاً مقارنة بعدد الحالات التي لا يتم اكتشافها أو التي تتم في الخفاء ويضاف إلى ذلك أن عدم دقة أو اكتمال بعض المعلومات أو قصور الإجراءات في بعض حالات الفساد قد يحول في بعض الأحيان دون إقامة الدعاوى القضائية أو إحالة المتورطين إلى القضاء كما يرى البعض أن أجهزة الأمن والبحث والتقصي قد تقوم بالمبالغة في عدد حالات الفساد أو مدى خطورتها بهدف إعطاء الانطباع بأنها تقوم بوظيفتها بكفاءة واقتدار ولذا يرى كثير من الباحثين أنه لا يمكن التعويل على عدد قضايا الفساد التي يتم التحقيق فيها كمؤشر لحجم الفساد في مجتمع ما.

الثانية: صعوبة استخدام هذا المؤشر لأغراض المقارنة الدولية ويرجع ذلك إلى أن عدد حالات الفساد التي يتم اكتشافها و التحقيق فيها يعكس في المقام الأول أولويات السلطة السياسية وكفاءة الأجهزة الرقابية والأمنية والقضائية أكثر مما يعكس مدى انتشار الفساد وقد جرت بعض المحاولات الجادة لتتقح وتعديل البيانات الخاصة بعدد حالات الفساد التي يتم التحقيق فيها في دول مختلفة وذلك بغرض المقارنة إلا أن هذه المحاولات اصطدمت بحقيقة أن ارتفاع عدد قضايا الفساد في بلد ما قد لايعني بالضرورة أن هذا البلد أكثر فساداً من غيره من البلدان التي يقل فيها عدد قضايا

الفساد فقد أوضحت البيانات أن دول مثل سنغافورة وهونج كونج - وفقاً لهذا المؤشر - أكثر فساداً من دول أخرى خلافاً على أنها تعاني من الفساد بأكثر بكثير مما تعاني منه هاتان الدولتان.

٣،٢ التقارير الصحفية والإعلامية عن الفساد

عادةً ما يتمكن الصحفيون والإعلاميون من الحصول على معلومات قد لا تتوفر للكثير من الباحثين والدارسين إذ يُتاح للصحفيين الاحتكاك والاقتراب من مصادر للمعلومات تكون بعيدة المنال بالنسبة للآخرين. ولأن مبادئ العمل الإعلامي والصحفي تفرض على العاملين في هذا المجال التعامل مع المعلومات بحذر والتدقيق فيها وذلك تجنباً للمساءلة القانونية والإساءة إلى الأبرياء يرى البعض أنه لا ينبغي التقليل من أهمية التقارير الإعلامية والتحقيقات الصحفية كمصدر هام للمعلومات عن ظاهرة مثل ظاهرة الفساد الأمر الذي يساعد الباحثين على الدراسة العلمية لهذه الظاهرة. وتزداد جاذبية هذه المعلومات بالنسبة للإعلاميين إذا ما ارتبطت برجال السياسة أو أعضاء السلطة التنفيذية حيث تنظر وسائل الإعلام إلى هذه المعلومات كمصدر هام للفضائح السياسية والشخصية ومن ثم فإنه يمكن اعتبار وسائل الإعلام مصدر هام لأحد أخطر أنواع الفساد وهو الفساد السياسي والواقع أن أهمية وسائل الإعلام في هذا الصدد لا ترجع فقط لقيامها بفضح الكثير من ممارسات الفساد وملاحقة المتورطين فيها ولكنها ترجع أيضاً إلى أهمية الدور الذي تلعبه في تشكيل الرأي العام وتحديد نظرة المجتمع إلى الفساد.

إلا أن النظرة المدققة توضح أن التقارير الصحفية والإعلامية كمؤشر لقياس الفساد يعاني من العديد من العيوب أهمها:

- تسعى وسائل الإعلام بوجه عام إلى الإثارة لجذب المزيد من القراء أو المشاهدين ولذا فإنها تميل دائماً إلى التركيز أو إعطاء أولوية لحالات الفساد الأكثر إثارة بغض النظر عن أهميتها الحقيقية وحجم الفساد الذي تنطوي عليه فقد تكون هناك حالات من الفساد أكثر خطورة وأكبر أثراً ولكن لا يتوفر فيها عنصر الإثارة بالقدر الكافي ومن ثم لا تمنحها وسائل الإعلام الاهتمام الكافي أو لا تهتم بها من الأساس الأمر الذي يقلل من مصداقية التقارير الصحفية والإعلامية كمؤشر عن مدى انتشار الفساد في المجتمع.
- تتأثر عدد حالات الفساد التي تنشرها وسائل الإعلام بالعديد من العوامل أهمها مدى الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام ومدى توافر مصادر المعلومات ومستوى كفاءة ونزاهة العاملين في مجال الإعلام بالإضافة إلى مدى إدراك أفراد ومؤسسات المجتمع لخطورة ظاهرة الفساد وتبعاتها ويؤدي ذلك إلى صعوبة أن

تعكس عدد حالات أو قضايا الفساد التي تنشرها وسائل الإعلام الحجم الحقيقي لظاهرة الفساد في المجتمع وعلاوة على ذلك فإن ما تنشره وسائل الإعلام يخضع للكثير من الاعتبارات التي قد تحجب بشكل مقصود أو غير مقصود حقيقة ما يحدث بالفعل ولذلك فإن عدد حالات الفساد التي تنشرها وسائل الإعلام كمؤشر لقياس لفساد لم يلق اهتماماً كافياً من قبل الباحثين والمنظمات الدولية.

وامام هذه المعضلة وصعوبة العثور على مقياس دقيق لحجم الفساد لم يكن امام الباحثين والدارسين لظاهرة الفساد سوى خيارين:

الأول: أن يقوم الباحثون بالاعتماد على البيانات التي تصدر عن الأجهزة القضائية والأمنية ووسائل الاعلام - والتي تعاني من الكثير من العيوب ولا تتمتع بكثير من المصداقية العلمية - كما سبق توضيحه. وذلك بعد تنقيحها وتعديلها وتحديد نسبة الخطأ فيها وهو الأمر الذي دونه العديد من الصعب وخاصة عند تحليل ظاهرة بالغة التعقيد ومتعددة الأبعاد مثل الفساد.

الثاني: أن يتجنب الباحثون التحليل الكمي لظاهرة الفساد نتيجة عدم التأكد الذي يحيط بالبيانات المتاحة وعدم ملائمتها للدراسات العلمية المنهجية.

وحتى وقت قريب ركن الباحثون والدارسون إلى الخيار الثاني إلا أنه عند منتصف التسعينيات ظهر عدد من الدراسات التطبيقية التي اعتمدت على مؤشرات تقديرية تقيس مدى انتشار الفساد في البلدان المختلفة، وكانت أولى هذه الدراسات وأكثرها تأثيراً دراسة (Mauro, 1995)^{١٣} والتي طرق من خلالها باباً لم يطرقه أحد قبله في دراسات النمو الاقتصادي وهو اعتبار الفساد أحد العوامل التفسيرية التي تحدد مستوى الأداء الاقتصادي، فقد استخدم Mauro الأساليب القياسية لتحليل أثر الفساد على معدل النمو الاقتصادي وقد أوضحت دراسته أن انتشار الفساد يؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي.

٣.٣ مؤشرات الفساد

اعتمد Mauro في الدراسة سابقة الذكر بصورة رئيسية على بيانات قامت بتجميعها "مؤسسة الأعمال الدولية Business International" عن ٥٢ دولة في عام ١٩٨٠، وذلك من خلال مسح واستقصاءات عن كثير من المتغيرات شملت المخاطر الاقتصادية والسياسية ومن بينها مدى انتشار الفساد وتقوم مؤسسة الأعمال الدولية بتجميع وتحليل هذه البيانات من خلال شبكة دولية من المراسلين تشمل صحفيين واقتصاديين ومحللين متخصصين في

مجال الأعمال. ويقوم هؤلاء المرسلين بتقدير مستوى الفساد في البلدان المختلفة وفقاً لمؤشر تتراوح قيمته بين الصفر والـ ١٠.

ولم تكن مؤسسة الأعمال الدولية هي الجهة الوحيدة التي سعت إلى رصد مستويات الفساد في البلدان المختلفة فقد كان هناك العديد من المؤسسات التجارية والمنظمات غير الربحية التي سعت إلى تقديم مؤشرات مماثلة، والآن يعدّ "مؤشر مدركات الفساد": Corruption Perception Index (CPI) الذي تنشره "منظمة الشفافية الدولية International Transparency" منذ نهاية التسعينيات المؤشر الأكثر شيوعاً واستخداماً ليس فقط في الدراسات الاقتصادية ولكن في جميع الدراسات والتقارير المهمة بتحليل ظاهرة الفساد.

مؤشر مدركات الفساد: Corruption Perception Index

يعدّ مؤشر مدركات الفساد الذي تنشره سنوياً منظمة الشفافية الدولية أكثر مؤشرات الفساد الكمية المتاحة شمولاً حيث يغطي معظم دول العالم علاوة على أنه يتناول الجوانب المختلفة لظاهرة الفساد إذ يقوم بتقدير مدى انتشار الأشكال المختلفة للفساد مثل مدى انتشار الرشوة بين موظفي الحكومة والعمولات غير القانونية التي تصاحب المشتريات الحكومية واختلاس الأموال العامة. ويقدر مؤشر مدركات الفساد مستوى الفساد من خلال مقياس تتراوح قيمته بين صفر و ١٠ ويعني اتخاذ هذا المؤشر القيمة ١٠ أن البلد المعني خالي تماماً من الفساد بينما يشير اتخاذ المؤشر القيمة صفر أن الفساد يبلغ أقصاه في البلد المعني.

ويتم احتساب قيمة مؤشر مدركات الفساد استناداً إلى ١٧ استقصاء واستطلاع تقوم بها عشر منظمات مستقلة عن منظمة الشفافية الدولية، ويجدر الذكر أن هذه الاستقصاءات لا تستهدف فقط التعرف على مدى انتشار الفساد بل تشمل أيضاً العديد من المتغيرات التي تؤثر على بيئة مزاولة الأعمال إلا أن منظمة الشفافية الدولية تقوم باستخدام البيانات والمعلومات الخاصة بالفساد فقط وعلى هذا فإن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية هو بمثابة "مسح لعدد من المسوح".

وتعتمد الاستقصاءات التي تستند إليها منظمة الشفافية الدولية على آراء خبراء ومحللين ورجال أعمال عن مدى انتشار ممارسات الفساد في البلاد التي تشملها الاستقصاءات وعادة ما يمثل الخبراء والمحللون نصف من تشملهم هذه الاستقصاءات بينما يمثل النصف الآخر طبقة الإدارة العليا والوسطى في كل من الشركات المحلية الخاصة والشركات متعددة الجنسية.

ورغم انتشار وشيوع استخدام هذا المؤشر، يرى البعض أنه يعاني من عدد من النقصان أهمها:

• تختلف أحجام العينات والأساليب الإحصائية التي تعتمد عليها الاستقصاءات التي يستند إليها تقدير مؤشر مدركات الفساد.

• تعتمد هذه الاستقصاءات على تعريفات أو مفاهيم مختلفة للفساد ومن ثم يتساءل بعض المحللين عما إذا كانت هذه الاستقصاءات تتناول نفس الظاهرة

• تسعى هذه الاستقصاءات إلى التعرف على "حجم أو مدى الفساد" إلا أن المقصود بكلمة "حجم أو مدى" غير واضح. هل المقصود هو مدى تكرار ممارسات الفساد أم حجم الأموال المدفوعة كرشاوى أم حجم الأموال المختلطة؟

• لاتفرق هذه الاستقصاءات بين كل من الفساد السياسي "الفساد الكبير" والفساد الإداري "الفساد الصغير" فهي تختزل جميع أشكال الفساد في شكل واحد هو "الفساد".

وعلى الجانب الآخر يرى محللون آخرون أن هذه النقصان لتؤثر كثيراً على مصداقية مؤشر مدركات الفساد وذلك للأسباب التالية:

• هناك درجة عالية من التشابه بين نتائج الاستقصاءات التي يستند إليها مؤشر مدركات الفساد ويعني هذا ضمناً أن هناك قدر كبير من الاتفاق بين الفئات المختلفة التي تشملها الاستقصاءات عن مستويات الفساد في البلدان المختلفة وقد يرجع هذا بدرجة كبيرة إلى وجود اتفاق ضمني حول مفهوم أو تعريف الفساد.

• حتى في ظل اختلاف مفهوم الفساد بين الفئات التي تشملها الاستقصاءات فإنه من المجدي تجميع آراء مجموعة كبيرة ومتباينة من الخبراء والمحللين ورجال الأعمال حول مدى انتشار الفساد في البلدان المختلفة واختصار هذه الآراء في مؤشر واحد.

• إن اعتماد مؤشر مدركات الفساد على مصادر متعددة للمعلومات أمراً يزيد من مصداقية المؤشر ولا يقلل منها.

• رغم أن مؤشر مدركات الفساد لا يعكس بالضرورة "المستوى الفعلي" للفساد - إذ أن الاستقصاءات التي يعتمد عليها تستكشف "انطباعات" الخبراء والمحللين عن مستوى الفساد - فإنه يُعدّ أفضل المؤشرات المتاحة.

- يتمتع مؤشر مدركات الفساد بميزتين رئيسيتين: الأولى أنه يمكن من تتبع تطور مستوى الفساد عبر الزمن والثانية أنه يمكن من قياس مستوى الفساد في بلد ما مقارنةً بغيره من البلدان.

مؤشر دفع الرشاوى (*The Bribe Payers Index (BPI)*)

قامت منظمة الشفافية الدولية في عام ١٩٩٩ باستقصاء عن مدى انتشار الرشوة وذلك للتحقق من صحة الادعاء القائل بأن الفساد المحلي الموجود في الدول الأقل تقدماً هو السبب الرئيسي للفساد "الدولي" * أو الفساد الذي يتم بين أفراد طبيعيين أو معنويين من أكثر من دولة. وقد قام هذا الاستقصاء بوضع حجر الأساس لمؤشرين جديدين هما:

- مؤشر دفع الرشاوى (*Bribe Payers Index (BPI)*) والذي يقيس مدى استعداد الشركات متعددة الجنسيات لدفع الرشاوى والعمولات غير القانونية بهدف الفوز بتعاقدات أو صفقات و
- مؤشر انتشار الرشوة في قطاعات الأعمال *Bribery in Business Sectors* والذي يستهدف تقدير أيا من قطاعات الأعمال أكثر استعداداً لدفع الرشاوى بهدف تسهيل الأعمال أو الحصول على تعاقدات. وتتراوح قيمة كل من المؤشرين بين صفر و ١٠ ويعني اقتراب قيمة المؤشر من الصفر أن هناك استعداد كبير لدفع الرشاوى بينما يعني اقتراب قيمة المؤشر من الـ ١٠ أن هناك استعداد ضعيف لدفع الرشاوى.

٤. أسباب الفساد

يرى كثير من الباحثين أن القطع بما إذا كان الفساد سبباً أو نتيجة لمتغيرات أخرى ليس بالأمر اليسير، فقد يكون الفساد نتاج تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بقدر ما هو سبباً لها أو بمعنى آخر هناك الكثير من العوامل تؤثر في الفساد بقدر ما تتأثر به ومن هنا فإن علاقة الفساد بكثير من المتغيرات هي علاقة "دائرية" يصعب فيها تحديد ما هو السبب وما هي النتيجة.

ورغم صعوبة القيام بتحديد الأسباب الرئيسية للفساد فإن هناك قدر كبير من الاتفاق بين الباحثين - تدعمه العديد من الدراسات التطبيقية - أن عوامل مثل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، مستويات أجور موظفي الحكومة، طبيعة النظام الاقتصادي والتشريعات الاقتصادية ومدى كفاءة المؤسسات السياسية والرقابية هي عوامل إن لم تؤدي إلى ظهور الفساد فهي تساعد على انتشاره. ورغم تداخل الأبعاد الاقتصادية والسياسية

* يشير إلى ممارسات الفساد التي تتضمن أفراد طبيعيين أو معنويين من أكثر من دولة.

والاجتماعية والثقافية لظاهرة الفساد فإن فهما أفضل لها يتطلب التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية (السياسية والاجتماعية - الثقافية) للفساد.

٤.١ الأسباب الاقتصادية للفساد

رغم الاهتمام الكبير الذي حظيت وتحظى به الآثار الاقتصادية للفساد فإن العوامل الاقتصادية المسببة له لم تلق نفس الاهتمام، غير أن الفهم الواعي لهذه العوامل يُعدّ مطلباً أساسياً لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لهذه الظاهرة ومن هنا كان من الضروري التعرف على أهم الأسباب الاقتصادية للفساد بشئ من التفصيل.

٤.١.١ انخفاض مستوى المعيشة وتردي الظروف الاقتصادية

يمكن النظر إلى الفساد "كسلعة" ذات طلب وعرض. وبوجه عام يمكن القول بأن الطلب على هذه السلعة يأتي من قبل الأفراد والمؤسسات التي تسعى إلى التحايل على اللوائح والقوانين لتحقيق مكاسب غير قانونية أو غير مشروعة وأن العرض من هذه السلعة يأتي من قبل أولئك الأفراد (موظفي الحكومة أو الدولة بصورة رئيسية) الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ قرارات معينة تمكّنهم من منح مزايا لأفراد أو مؤسسات على نحو غير قانوني.

وعلى جانب العرض لهذه السلعة (الفساد)، يرى (Alderfer) أن انخفاض مستويات المعيشة وتردي الأوضاع الاقتصادية يجعل أفراد المجتمع وخاصة أولئك الذين يواجهون مصاعب مالية (أكثر استعداداً) للتورط في بعض السلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية لتحقيق بعض المكاسب المالية أو المادية التي تعينهم على مواجهة تردي الظروف الاقتصادية التي يعيشونها ورغم أن "Alderfer" لم يذهب أكثر من ذلك في تحليله إلا أنه يمكن الإدعاء بأن انخفاض مستويات المعيشة وتردي الأوضاع الاقتصادية يؤديان إلى زيادة "الميل الجدى للفساد" وفقاً للمصطلحات الاقتصادية.

وليس من الصعب تدعيم هذا التحليل إذ يؤدي تفاقم الأزمات الاقتصادية في كثير من الأحيان إلى تهديد مقومات البقاء - مآكل ومشرب وماوى - ولأن اشباع هذه الحاجات الأساسية يتطلب مستوى معين من الدخل فإن انخفاض الدخل عن هذا المستوى "المعّين" يجعل الأفراد أكثر استعداداً وميلاً لتحمل "مخاطر" القيام ببعض الممارسات غير القانونية ((مثل الرشوة والاختلاس والابتزاز) لمواجهة "مخاطر" أخرى أشد قسوة تهدد بقائهم.

ووفقاً لهذا التحليل فإن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أو انخفاض مستويات دخول موظفي الحكومة يجعلهم أكثر استعداداً لقبول أو طلب رشاوى تمكّنهم من توفير الدخل اللازم لإشباع متطلبات

الحياة "الكريمة" لهم ولأسرهم. ولأن انخفاض مستويات المعيشة قد يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم (انخفاض القوة الشرائية للنقود) أو ارتفاع معدلات البطالة وانتاج سياسات اقتصادية واستراتيجيات تنموية غير ملائمة فإن (Getz-Volkenu) يرى أن مستوى الفساد غالباً ما يزداد مع تزداد الأوضاع الاقتصادية وظهور الأزمات الاقتصادية ويقول مع تحسن مستويات التنمية الاقتصادية وارتفاع مستويات الدخل الفردية حيث تزداد "المناعة الاقتصادية" لدى موظفي الحكومة على نحو خاص وأفراد المجتمع على نحو عام ضد التورط في ممارسات الفساد وبمعنى آخر فإن "الميل الحدى للفساد" يقل مع ارتفاع مستويات الدخل.

ويأخذ (Paldam, ١٩٩٩a) بالتحليل السابق منحنى آخر إذ يرى أن "الأمانة" تُعد سلعة ذات مرونة دخلية مرتفعة بالنسبة للأفراد حيث يزداد طلب الأفراد على "الأمانة" بزيادة مستويات الدخل ويقل الطلب عليها بانخفاض مستويات الدخل ومن ثم فإن انخفاض مستويات المعيشة يمثل بيئة ملائمة لممارسات الفساد حيث يزداد الطلب عليها وبالعكس يؤدي ارتفاع مستويات الدخل وتحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على سلعة "الأمانة" الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تقلص ظاهرة الفساد^٤.

ويذهب بعض الباحثين أبعد من هذا وذلك بتحليل الآثار الاجتماعية لعملية النمو والتطور الاقتصاديين إذ يروا أن الأبعاد الاجتماعية الإيجابية للتنمية الاقتصادية قد تؤدي إلى تراجع مستوى الفساد ويستند منطق هذا الفريق من الباحثين إلى أن النظرة الاجتماعية إلى ممارسات الفساد تتغير بتغير مستوى التطور الاقتصادي ففي المجتمعات الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية لا تكون فيها الحدود واضحة بين "الخاص" و"العام" ومن ثم لا يمكن التمييز فيها بوضوح بين الرشوة والهدية على سبيل المثال. وفي مثل هذه المجتمعات تكون نظرة المجتمع أقل رفضاً أو استهجاناً لممارسات الفساد الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد بيئة أكثر تقبلاً للفساد أما في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً والتي تكون فيها الحدود فاصلة إلى حد كبير بين الخاص والعام يكون الرفض الاجتماعي لممارسات الفساد قاطعاً ولايس فيه ومن ثم تكون البيئة الاجتماعية أكثر رفضاً لممارسات الفساد ومن هنا يرى هذا الفريق من الباحثين أن النمو/ التقدم الاقتصادي يؤدي إلى انحسار ظاهرة الفساد (Ekpo, ١٩٧٩)^٥.

وعلى جانب العرض يمكن القول أن تزداد الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي يؤديان إلى تضائل فرص النمو والتوسع أمام مؤسسات الأعمال بل أحياناً ما يؤدي إلى صعوبة البقاء في مجال الأعمال الأمر الذي يدفع بمؤسسات الأعمال إلى طرق جميع الأبواب - سواء كانت قانونية أو غير قانونية -

للحصول على الصفقات والعقود ومن بين هذه الأبواب بالطبع "باب الفساد" ومن هنا يزداد العرض من سلعة "الفساد" مع تدهور الأحوال الاقتصادية في المجتمع ويضيف Paldam إلى ما سبق أنه في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة وتوافر فرص النمو والتوسع أمام مؤسسات الأعمال تصبح "الأمانة" أداة جيدة لتوفير الوقت والمال الذي تتطلبه ممارسات الفساد - الوقت اللازم للاتفاق على المزايا غير القانونية التي يمكن الحصول عليها وحجم الرشاوى المقابل لها - ومن ثم فإن الطلب على سلعة الأمانة يزداد مع زيادة النمو الاقتصادي وهو الأمر الذي يعني في ذات الوقت انخفاض في العرض من سلعة الفساد ويذهب Paldam في تحليله أبعد من ذلك إذ يرى أن "الأمانة" في مثل هذه الظروف تُعدّ أحد عناصر الإنتاج^{١١}.

وعلى المستوى التطبيقي، شهدت السنوات الأخيرة العديد من الدراسات الاقتصادية التي استخدمت الأساليب القياسية - الاحصائية التي أبدت الفرض القائل بأن انخفاض مستويات المعيشة وتردي الأوضاع الاقتصادية يؤديان إلى زيادة مستوى الفساد فقد أوضحت هذه الدراسات استناداً إلى بيانات شملت عدد كبير من الدول أن العامل الأكثر أهمية في التأثير على مستوى الفساد هو مستوى التنمية الاقتصادية مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Paldam, 1999a and Treisman, 2000) إلا أن هناك دراسات أخرى بيّنت أنه من الصعب تحديد اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى الفساد إذ تنقسم هذه العلاقة بـ "الدائرية" فإذا كان انخفاض مستويات الدخل ومعدلات النمو الاقتصادي يؤديان إلى زيادة مستوى الفساد فليس هناك ما يمنع أن يؤدي انتشار الفساد إلى تردي الأوضاع الاقتصادية^{١٢}.

وأياً كانت طبيعة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومستوى الفساد وإن كان هناك بعض الشكوك حول اتجاه هذه العلاقة السببية فمما لا شك فيه أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مدى انتشار الفساد في مجتمع ما ومستوى التنمية الاقتصادية.

٤،١،٢ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي

ترتبط ظاهرة الفساد ارتباطاً قوياً بحجم وطبيعة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي حتى أن أحد الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد يرى أنه "لا يمكن القضاء على الفساد إلا بإلغاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي" وذلك لأن المركز الاحتكاري والسلطة السيادية التي تتمتع بها الحكومة عند تدخلها في النشاط الاقتصادي تتيح لبعض موظفيها إمكانية استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب خاصة. إلا أن القول بإلغاء دور الدولة في النشاط

* جاري بيكر الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد

الاقتصادي هو امر يتجاهل العديد من الحقائق أهمها أن دور الدولة في المجتمع الحديث لا يمكن الاستغناء عنه بأية حال من الأحوال حيث تقوم الدولة بالعديد من الوظائف التي لا يمكن لسواها القيام بها. كما أن الفساد لا يوجد فقط في القطاع الحكومي أو القطاع العام بل يوجد أيضاً في القطاع الخاص وعلاوة على ذلك فإن الادعاء بأن التدخل الحكومي هو السبب الرئيسي للفساد يتعارض مع حقيقة أن بعض الدول الأقل فساداً في العالم (مثل كندا والدنمارك وفنلندا وهولندا والسويد) هي دول تتميز بوجود قطاع عام ضخمة نسبياً مقاساً بنسبة كل من الإيرادات الحكومية أو حجم الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ولذا فإن القول بإلغاء دور الحكومة للتخلص من الفساد هو تبسيط للأمور وأكثر مما يجب فالقضية الأساسية لاتتعلق بحجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي بقدر ما تتعلق بكيفية أداء هذا الدور وكفاءة الأجهزة الرقابية وطبيعة الإجراءات والقوانين المنظمة لعمل الأجهزة الحكومية وكذلك مستوى الشفافية في المجتمع. وللتدليل على ذلك نورد أهم المجالات المرتبطة بالتدخل الحكومي التي يتسرب من خلالها الفساد إلى المجتمع.

(١) دعم أو التدخل في توزيع بعض السلع والخدمات

لأسباب اقتصادية واجتماعية تقوم حكومات بعض الدول أحياناً بتوفير العديد من السلع والخدمات بأسعار تقل عن الأسعار السوقية لها ومن الأمثلة على ذلك الكهرباء والمياه والوقود والخدمات التعليمية والصحية والإسكان الحكومي والأراضي المملوكة للدولة والائتمان والنقد الأجنبي. وفي ظل غياب الرقابة والمساءلة يمثل قيام الحكومة بدعم هذه السلع والخدمات مجالاً مناسباً لظهور الفساد حيث يستطيع بعض الأفراد تحقيق أرباحاً ضخمة إذا ما تمكنوا - بطريقة أو بأخرى، غالباً غير قانونية - من الحصول على السلع والخدمات المدعومة وإعادة بيعها بأسعار السوق. وفي بعض الأحيان قد تؤدي محدودية العرض من بعض السلع والخدمات إلى ظهور فائض في الطلب عليها الأمر الذي يدفع بالحكومة إلى القيام بتقنين أو توزيع هذه السلع والخدمات وبالطبع يتم ذلك بواسطة العاملين في الأجهزة والإدارات الحكومية ولأنه في أي مجتمع هناك دائماً من يرغب في التحايل أو تجاوز اللوائح والقوانين لتحقيق مكاسب خاصة فقد يظهر من يرغب في دفع رشاً أو عمولات للحصول على أكثر مما يستحق من هذه السلع والخدمات ولأن هناك أيضاً من يرغب أو هو على استعداد لتلقي هذه الرشاً والعمولات لتسهيل هذه الممارسات وفي ظل غياب الرقابة والمساءلة لن يكون من المستغرب ظهور بعض ممارسات الفساد في مثل هذه الأنشطة الحكومية.

إن مستوى الفساد في مجتمع ما لا يتأثر بحجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ولا حجم الانفاق الحكومي فقط بل يتأثر - وأحياناً بدرجة أكبر - بكيفية وضع قرارات الانفاق الحكومي موضع التنفيذ كما يتبين مما يلي:

المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية

عندما تقرّر الحكومة إقامة مشروعات استثمارية (مثل مشروعات البنية التحتية: طرقات، كباري، محطات توليد كهرباء وغيرها) تقوم بمنح بعض المسؤولين الحكوميين أو كبار موظفي الحكومة سلطات واسعة في توزيع الانفاق الحكومي بين المشروعات المختلفة وكذلك اختيار من يقوم بتنفيذ هذه المشروعات سواء كان من الشركات المحلية أو الشركات الأجنبية وفي ظل عدم وجود اجراءات واضحة تتسم بالشفافية في تحديد حجم الانفاق المخصص وكذلك اختيار من يقوم بالتنفيذ يجد كثير من هؤلاء المسؤولين الفرصة سانحة لاستغلال سلطاتهم لتحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة وذلك من خلال إرساء "العطاءات" أو "المناقصات" على شركات بعينها دون غيرها ليس لاعتبارات الكفاءة أو الخبرة أو أفضلية العطاءات المقدمة ولكن مقابل عمولات يحصل عليها هؤلاء المسؤولين وبالطبع تحاول هذه الشركات التي تم إرساء العطاءات عليها تعويض ما تم دفعه من عمولات من خلال التوفير في التكاليف الأمر الذي ينعكس على تدني مستوى التنفيذ وكفاءة المشروعات الحكومية بل أنه أحياناً ما تتخذ القرارات بإقامة مشروعات دون مبررات اقتصادية أو اجتماعية كافية ولكن فقط لكونها توفر الفرصة للحصول على المزيد من العمولات أو الرشاوى الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تدني العوائد الاقتصادية والاجتماعية للانفاق الحكومي (Tanzi, 2000b) ١٨.

المشتريات الحكومية

يمثل بند المشتريات الحكومية من السلع والخدمات أحد أهم بنود الانفاق الحكومي وبالطبع تتولى بعض الجهات الحكومية اتخاذ القرارات المتعلقة بكميات ونوعيات هذه السلع والخدمات ليس هذا فحسب بل يقوم بعض موظفي الحكومة بتحديد الشركات التي تقوم بتوريد هذه السلع والخدمات وهنا يجد بعض موظفي الحكومة الفرصة سانحة لتحقيق مكاسب خاصة وذلك من خلال اختيار شركات معينة تقوم بالتوريد دون غيرها و/أو القبول بأسعار مبالغ فيها و/أو التجاوز عن متطلبات السلامة وشروط الجودة وذلك مقابل عمولات أو مزايا مادية أخرى.

بنود الإنفاق غير المدرجة في الموازنة العامة

هناك العديد من بنود الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية التي لا تُدرج في الموازنة العامة للحكومة تحت دواعي السرية واعتبارات الأمن القومي أو بغرض تجنب الرقابة أو المساءلة السياسية ومن الأمثلة على ذلك الإنفاق العسكري، الإنفاق على التسلح، الإنفاق على أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنية بجانب الإنفاق، والمعونات الأجنبية وحصيلة إيرادات الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن الثمينة في جانب الإيرادات. وفي معظم البلدان وخاصة البلدان غير الديموقراطية حيث تغيب الشفافية والمساءلة والرقابة يتم توجيه جزء كبير من بنود الإنفاق هذه إلى مشروعات حكومية متدنّية أو حتى عديمة العائد الاقتصادي والاجتماعي وكذلك قد يجد جزء كبير من هذه الإيرادات طريقه إلى الحسابات الخاصة لبعض كبار أو حتى صغار المسؤولين الحكوميين (Tanzi, 2000b).¹¹

٣) طبيعة النظام الضريبي

قد يمثل النظام الضريبي بما يتضمنه من قوانين ضريبية وإجراءات للحصول أحد المصادر الأساسية للفساد في المجتمع، إلا أن المشكلة لا تكمن في وجود نظام ضريبي أو وجود ضرائب وإنما تكمن في طبيعة هذه القوانين الضريبية والكفاءة التنظيمية والإدارية للحصول الضرائب فقد أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية أنه بينما يقل حجم الفساد في تلك البلدان التي تتمتع بأنظمة ضريبية تتسم بالعدالة وتعتمد على قوانين ضريبية واضحة لا لبس فيها والتي لا يتطلب فيها تحصيل الضرائب اتصالاً مباشراً بين دافعي الضرائب ومحصيلي الضرائب من موظفي الحكومة نجد أن حجم الفساد يزداد في تلك البلدان التي تتسم فيها الأنظمة الضريبية بالتعقيد والغموض والتقدير الجزافية ويكون فيها لموظفي الإدارات الضريبية سلطات واسعة في تقدير قيمة الضرائب إذ تصبح إدارات الضرائب والجمارك في تلك البلدان من أهم معاقل الفساد في المجتمع.

وعلى نحو أكثر تحديداً يمكن إجمال أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد في الإدارات الضريبية

والجمركية إلى ما يلي:

- تعقد وصعوبة فهم القوانين الضريبية وتعقد تفسيراتها الأمر الذي قد يدفع أو يجبر - في معظم الأحيان - دافعي الضرائب إلى الاستعانة بـ "البعض" لتفسير هذه القوانين وبالطبع إذا كان هذا "البعض" يتمثل في موظفي الضرائب فإن المساعدة قد تتخطى عملية تفسير القوانين إلى الحصول على بعض المزايا غير القانونية مقابل حصول موظفي الضرائب على منافع خاصة مالية أو غير مالية.

- الاحتكاك المباشر بين دافع الضرائب والقائمين على تقدير حجم الضرائب وتحصيلها غالباً ما يسهل ويشجع على ممارسات الفساد.
 - انخفاض مستويات أجور ومرتبّات العاملين في الإدارات الضريبية يجعلهم أقل "مناعة" ضد الإغراءات المالية التي قد يقدمها بعض دافعي الضرائب للحصول على مزايا أو تخفيض مقدار ما يدفعون من ضرائب.
 - عدم مراعاة معايير الأمانة والنزاهة في اختيار العاملين في الإدارات الضريبية والجمركية.
 - تمتع بعض العاملين في الإدارات الضريبية بسلطة اتخاذ بعض القرارات، المرتبطة بمنح بعض المزايا أو الإعفاءات الضريبية يتيح الفرصة لاستغلال هذه السلطة للحصول على رشاوى أو مزايا خاصة.
 - ضعف الرقابة الحكومية على وضع اللوائح التنفيذية والتفسيرية لقوانين الضرائب وكذلك على المسؤولين عن تنفيذ هذه اللوائح والقوانين.
 - التستر على ممارسات الفساد التي يتورط فيها بعض العاملين في الإدارات الضريبية والجمركية والتراخي في اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد من يتورطون فيها يساعد على انتشار هذه الممارسات.
 - وقد حدث في بعض البلاد* أن انتشر الفساد إلى الحد الذي دفع حكومات هذه البلاد إلى التخلص من الإدارات الضريبية والجمركية الموجودة بالكامل واستبدالها بإدارات جديدة بل أن بعض الحكومات قامت بتكليف شركات أجنبية متخصصة للقيام بعمل الإدارات الجمركية المحلية.
- ٤) تمتع بعض موظفي الحكومة بسلطة اتخاذ قرارات سيادية
- في كثير من الدول يتمتع بعض كبار المسؤولين الحكوميين بسلطة اتخاذ بعض القرارات السيادية التي قد تمنح أو تحجب الكثير من المزايا الاقتصادية وأحياناً ما يتم ذلك تحت مظلة قانونية وذلك عندما يتضمن القانون بنداً يسمح للمسئول الحكومي أن يستثنى من براه "جديراً" بهذا الاستثناء من أحكام القانون الأمر الذي لا يتعارض فقط مع مضمون القانون ولكن أيضاً يؤدي إلى ظهور نوعاً غريباً من الفساد هو ما يمكن أن يُطلق عليه "الفساد القانوني" حيث يوفر القانون حماية للمسئول الذي يستخدم هذا الاستثناء لتحقيق مزايا خاصة ومن الأمثلة على ذلك النوع من القرارات السيادية:

- تمتع بعض موظفي الحكومة بسلطة اتخاذ قرارات تتعلق بتخصيص أو بيع أراضي الدولة أو تغيير نوعية الأنشطة الاقتصادية المسموح القيام بها على هذه الأراضي مثال ذلك السماح باستغلال الأراضي الزراعية

* من أهم الأمثلة على ذلك أوغندا وبيرو

(والتي غالباً ما تكون القيمة السوقية لها منخفضة نسبياً) في أغراض صناعية أو إقامة مباني سكنية عليها
(والتي غالباً ما تكون قيمتها السوقية مرتفعة نسبياً).

القرارات التي تتعلق بمنح حق استغلال بعض أراضي الدولة لأغراض معينة مثل منح التراخيص باستغلال
الأشجار في الغابات المملوكة للدولة أو حقوق التنقيب واستخراج المعادن والبتترول.

القرارات الخاصة بنقل أو تحويل ملكية المشروعات المملوكة للدولة (القطاع العام) إلى القطاع الخاص أو
ما يعرف بـ عملية "الخصخصة" مثال ذلك طريقة وشروط بيع وتحديد قيمة أصول القطاع العام وتحديد
النشاط المستقبلي لهذه المشروعات، وقد وجد كثير من المسؤولين الحكوميين في عملية الخصخصة هذه
فرصة ذهبية لتحقيق مكاسب مالية ضخمة الأمر الذي حول عملية "بيع" أصول القطاع العام في كثير من
الدول إلى عملية "نهب" للقطاع العام وتشير كثير من التقارير الصحفية أن مبالغ مالية هائلة قد تم نهبها في
إطار عملية الخصخصة في الدول النامية.

القرارات الخاصة بمنح بعض مؤسسات الأعمال سواء كانت محلية أو أجنبية مزايا احتكارية في بعض
الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة الخارجية وعملية استيراد وتصدير بعض السلع.

القرارات الخاصة بمنح مزايا أو إعفاءات ضريبية سواء على دخول الأفراد أو مؤسسات الأعمال وفي
بعض الأحيان تبلغ القيمة النقدية لهذه المزايا والإعفاءات ملايين الدولارات مما يغري بعض المسؤولين على
استغلال ما يتمتعون به من سلطات لتحقيق منافع خاصة.

ولاشك أن هذه القرارات السيادية تنطوي على أهمية كبيرة لدى بعض الأفراد ومؤسسات الأعمال بما
تمنحه من مزايا وفرص كبيرة للترتّب ومن ثم فليس من المستغرب أن يحاول هؤلاء الأفراد ومؤسسات الأعمال
التأثير على متخذي هذه القرارات للحصول على بعض المزايا الاقتصادية وتتراوح محاولات التأثير بين استغلال
الصلات والعلاقات الشخصية إلى دفع الرشاوى بل وأحياناً المشاركة في الأرباح وقد يبسر من محاولات التأثير هذه
انخفاض مستويات دخول متخذي هذه القرارات الأمر الذي يجعل من "سعر إغرائهم Temptation Price"
لخرق القوانين واللوائح منخفض نسبياً أو أقل قيمة مما يستطيعون منحه من مزايا لدافعي "سعر الإغراء" هذا.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن الفساد قد يتسرب إلى معظم مجالات التدخل الحكومي في النشاط
الاقتصادي ولذا يري كثير من الباحثين أن التدخل الحكومي يمثل أحد المنابع الرئيسية للفساد في المجتمع. وقد أبدت

دراسة قام بها (La Palombara, ١٩٩٤) هذه الفرضية حيث بينت وجود ارتباطاً قوياً بين مستوى الفساد والموازنة الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلا أن هناك العديد من الانتقادات وُجّهت لهذا المقياس استناداً إلى أنه لا يعكس مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والذي يمكن قياسه من خلال ما تقوم به الدولة من دور في عملية إعادة توزيع الدخل والثروة والذي عادة ما يُقاس بإجمالي المدفوعات التحويلية والإعانات الحكومية وليس بنسبة الموازنة الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولتلافي أوجه القصور في مقياس La Palombara للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي قام (La Porta et.al, ١٩٩٩)^{٢٠} بدراسة أثر التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي - مقاساً بإجمالي المدفوعات التحويلية والإعانات الحكومية - على مستوى الفساد. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطاً طردياً بين مدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومستوى الفساد، إلا أن (Rose-Ackerman, ١٩٩٩)^{٢١} ترى أن هذا الارتباط الإحصائي بين حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومستوى الفساد قد يكون مضللاً ويدعم هذا الرأي دراسة قام بها (Elliott, ١٩٩٧)^{٢٢} مستخدماً عينة من ٨٣ دولة أوضحت نتائجها أن هناك ارتباطاً عكسياً بين التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومستوى الفساد. وفي ضوء هذا "التضارب" الإحصائي ترى Rose-Ackerman أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي قد يوفر بيئة "مناسبة" لظهور الفساد إلا أن "طبيعة" هذا التدخل الحكومي تمثل العنصر الحاسم في تحديد ما إذا كان هذا التدخل الحكومي يمثل سبباً رئيسياً لظهور الفساد أم لا وبمعنى آخر، فإنه إذا كان التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي يمثل شرطاً "ضرورياً" لظهور الفساد فإن الشرط "الكافي" يتمثل في وجود صور معينة للتدخل الحكومي تجعل من ظهور الفساد أمراً محتوماً.

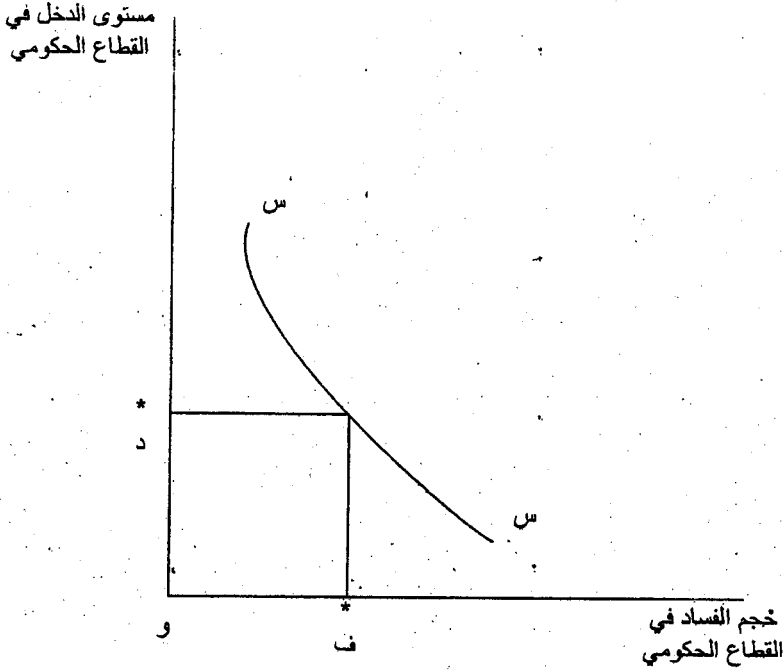
٤.١.٣ انخفاض مستويات الأجور والمرتبّات في القطاع الحكومي

لاشك أن انخفاض مستويات الأجور والمرتبّات في القطاع الحكومي يمثل أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على انتشار الفساد في المجتمع وذلك لأن موظف الحكومة بمعنى مثله مثل جميع الأفراد إلى توفير وسائل الحياة الكريمة له ولأسرته وعندما لا يكفي دخله للوفاء بهذه الغاية يبدأ في البحث عن مصادر دخل إضافية ولأن استغلال سلطته لن يكلفه أعباء إضافية يتبدى لبعض موظفي الحكومة أن استغلال السلطة مقابل تحقيق بعض المكاسب الخاصة أسهل الطرق لزيادة الدخل وقد يبرر بعض العاملين في القطاع الحكومي هذا المسلك بإلقاء اللائمة على الحكومة التي لم توفر لهم الدخول الكافية وبغض النظر عن مدى منطقية أو شرعية هذا التبرير فإن التحالف بين انخفاض مستويات

الأجور / المرتبات الحكومية من ناحية وتمتع بعض موظفي الحكومة بسلطات تمكّتهم من التأثير على مصالح الأفراد ومؤسسات الأعمال من ناحية أخرى يمثل أحد الأركان الأساسية لمنظومة الفساد في القطاع الحكومي ويتل (Assar Lindbeck) على ذلك بالقول أن الارتفاع في مرتبات كبار موظفي القطاع الحكومي في السويد في القرن الماضي (بلغ ما يتراوح بين ١٢ إلى ١٥ ضعف متوسط مثيله في القطاع غير الحكومي) كان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى انحسار ظاهرة الفساد.

وعند الربط بين مستويات أجور / مرتبات موظفي الحكومة والفساد ينبغي التمييز بين شكلين من الفساد:
الأول: الفساد الاضطراري - من وجهة نظر من يتورطون فيه - وهو الفساد الذي تخلقه الحاجة أو يرجع إلى انخفاض مستويات الأجور والمرتبات الحكومية (الفساد الناشئ عن الحاجة).
الثاني: الفساد الاختياري وهو الفساد الذي يرجع إلى جشع وطمع بعض موظفي القطاع الحكومي الذين تتوفر لهم وسائل الحياة الكريمة ويحصلون على دخول كافية ولكنهم يطمعون في المزيد (الفساد الناشئ عن الطمع).
ويمكن توضيح الفرق بين نوعي الفساد السابقين بالاستعانة بالمنحنى س في شكل (٢). وبوضوح منحنى س س علاقة عكسية بين حجم الفساد ومستويات الدخل في القطاع الحكومي وكما يتبين من الشكل يزداد مستوى الفساد مع انخفاض مستويات الدخل في القطاع الحكومي ويقل بارتفاعها.
ويمكن توضيح الفرق بين نوعي الفساد سابق الذكر (الفساد الناشئ عن الحاجة والفساد الناشئ عن الطمع) باستخدام شكل (٢)

شكل (2) العلاقة بين حجم الفساد ومستوى الدخل في القطاع الحكومي



بافتراض أن مستوى الدخل الذي يوفر حياة كريمة لموظف الحكومة هو (ود*) فإنه يمكن القول أن مستويات الفساد الأعلى من (وف*) تنشأ بسبب الحاجة (انخفاض مستويات دخول موظفي الحكومة) أما مستويات الفساد الأقل من (وف*) فتتسبب بسبب الطمع أو الجشع ويتضح أيضاً من شكل (٢) أنه حتى في ظل مستويات الدخل الأعلى من (ود*) سيستمر الفساد في التواجد في القطاع الحكومي، ويمكن تفسير ذلك بأحد عاملين أو كليهما الأول: تردي أخلاقيات بعض موظفي القطاع الحكومي وميلهم للجشع والطمع والثاني أن قيمة ما يقدم لموظفي الحكومة من رشاوى أو مزايا خاصة يكون من الكبر بحيث يصعب عليهم رفضه ويقودنا هذا إلى استنتاج أن ارتفاع مستويات دخول موظفي الحكومة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حجم الفساد إلا أنه لا يكفي وحده للقضاء على الفساد في القطاع الحكومي.

وقد أيدت العديد من الدراسات التطبيقية العلاقة العكسية بين الفساد ومستويات دخول موظفي القطاع الحكومي وفي هذا الخصوص يرى (Van Rijckegham and Weder) أن زيادة مستويات دخول موظفي القطاع الحكومي قد تؤدي إلى تقليل حجم الفساد في المجتمع إلا أن الوصول بالفساد إلى حده الأدنى يتطلب زيادات ضخمة في مستويات دخول موظفي القطاع الحكومي الأمر الذي يعني أن مكافحة الفساد باستخدام سلاح زيادة الدخل فقط سيكون أمراً باهظ التكلفة كما أنه لن يؤدي إلى القضاء على الفساد تماماً كما سبق توضيحه لأنه حتى عند المستويات الأعلى من الدخل يوجد الفساد الناشئ عن جشع بعض موظفي الحكومة وهذا الجشع لن يختفي عند زيادة الأجور وعلاوة على ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن ارتفاع مستويات دخول موظفي القطاع الحكومي قد يؤدي إلى تقليل "عدد ممارسات الفساد" ولكن ليس من الضروري أن يؤدي إلى انخفاض قيمة المعاملات المالية التي تتضمنها ممارسات الفساد هذه وبمعنى آخر قد يؤدي ارتفاع مستويات الدخل في القطاع إلى انخفاض عدد موظفي الحكومة الذين قد يتورطون في ممارسات الفساد ولكن سيبقى دائماً بعض موظفي الحكومة الذين على استعداد للتورط في ممارسات الفساد بغض النظر عن ارتفاع مستويات الدخل وهذا "البعض" من موظفي الحكومة قد يقوم بزيادة قيمة الرشاوى أو المكاسب التي يطلبها ويعني هذا أن عدد ممارسات الفساد قد يقل ولكن حجم الأموال التي تتضمنها ممارسات الفساد يبقى كما هو أو قد يزيد ويمكن تفسير قيام هذا "البعض" من موظفي الحكومة بزيادة قيمة الرشاوى بارتفاع تكلفة الفرصة البديلة أي الدخل الذي سيفقده إذا تم اكتشاف هذه الممارسات وإدانة المسئول المرتشي.

والخلاصة فيما سبق هي أن زيادة مستويات دخول موظفي الحكومة قد تؤدي إلى تقليل عدد ممارسات الفساد إلا أنها لا تؤدي إلى القضاء على الفساد تماماً كما أنها لا تؤدي بالضرورة إلى نقص في قيمة الأموال المدفوعة كرشاوى ولذا ينبغي النظر إلى زيادة أجور ومرتبات موظفي الحكومة على أنها أحد الوسائل التي يمكن استخدامها لمكافحة الفساد ولكن في إطار استراتيجية شاملة متكاملة تتضمن العديد من الوسائل الأخرى التي تأخذ في الاعتبار الأسباب الاقتصادية الأخرى والعوامل السياسية والاجتماعية التي تغذي ظاهرة الفساد.

وإدراكاً لأهمية تأثير انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي على حجم الفساد في المجتمع، شهدت السنوات الأخيرة محاولات العديد من الدول (الأرجنتين وبيرو وسنغافورة) اتباع سياسة زيادة دخول موظفي الحكومة وخاصة في بعض الإدارات الحكومية الحساسة مثل إدارات الضرائب والجمارك وذلك بهدف الحد من الفساد في القطاع الحكومي وجذب الأفراد الأكثر تأهيلاً وأمانة، حتى أن مرتبات كبار المسؤولين والوزراء في سنغافورة

وصلت إلى مستويات قياسية جعلتها الأعلى بين دول العالم، الأمر الذي ساهم على نحو ملحوظ في الحد من الفساد فيها (Tanzi, ٢٠٠٠b) ^{٢٣}.

٤،١،٤ غياب البيئة التنافسية

تقرر النظرية الاقتصادية أن توافر بيئة تنافسية يدفع بالأفراد ومؤسسات الأعمال إلى رفع مستوى الكفاءة في استغلال مواردهم الاقتصادية وفي مثل هذه البيئة وفي ظل توافر بعض الشروط مثل تمتع الهيكل الانتاجي بدرجة معينة من التطور يتراجع دور الأنشطة الاقتصادية الريعية وتخفض أهمية الربح كمصدر من مصادر الدخل، ويؤدي هذا إلى جعل مؤسسات الأعمال أقل استعداداً لتقديم الرشاوى والعمولات غير القانونية كما أنه يضعف دافع بعض موظفي الحكومة لاقتناص جزء من الربح المتوقع. واستناداً إلى هذا التحليل يرى بعض الاقتصاديين أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفساد ومدى ما يتمتع به اقتصاد ما من حرية اقتصادية فالاقتصاد الحر الذي يعتمد على بيئة تنافسية يمثل بيئة غير مواتية للفساد وعلى الجانب الآخر قد تشجع القيود التي تفرضها الحكومة على الحرية الاقتصادية على ظهور وانتشار الفساد.

وللتحقق من مصداقية التحليل السابق قامت بعض الدراسات القياسية (Brunetti and Weder, ١٩٩٨) ^{٢٤}

بدراسة العلاقة بين مستوى الفساد ومؤشرات الحرية الاقتصادية وقد أوضحت هذه الدراسات وجود علاقة عكسية بين مستوى الفساد ومؤشر الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي (مقاساً بنسبة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي) كمقياس لمدى الحرية الاقتصادية وتوافر البيئة التنافسية. إلا أن (Lambsdorff, ١٩٩٩) ^{٢٥} ينتقد هذه الدراسات استناداً إلى أن نسبة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي لا تعكس مدى الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها بلد ما بقدر ما تعكس عوامل اقتصادية وديموغرافية أخرى مثل حجم السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومدى تطور الهيكل الاقتصادي وكفاءة الجهاز الانتاجي ومن ثم يرى Lambsdorff أن علينا التعامل بحرص مع نتائج هذه الدراسات فقد يتمتع بلد ما بوجود درجة عالية من الحرية الاقتصادية رغم انخفاض نسبة الواردات / الناتج المحلي الاجمالي نتيجة لعوامل أخرى مثل اتساع حجم السوق المحلي على سبيل المثال.

وعلى جانب آخر سعت دراسات أخرى إلى دراسة العلاقة بين الفساد والحرية الاقتصادية ولكن باستخدام

مؤشرات أخرى للحرية الاقتصادية مثل عدد سنوات انفتاح بلد ما للتجارة الخارجية (Leite and Weidmann, ١٩٩٩, Paldam, ١٩٩٩a) ^{٢٦} أو مؤشر "الهيمنة على السوق Market Dominance" و"قوانين

الحد من الاحتكار Anti-Trust Laws (Ades and Di Tella, ١٩٩٥) وبينما يقيس مؤشر الهيمنة على السوق مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على نشاط انتاجي معين فإن مؤشر قوانين الحد من الاحتكار يعكس أثر قوانين الحد من الاحتكار على الممارسات التي تحول دون وجود بيئة تنافسية وقد أكدت هذه الدراسات النتائج السابقة حيث اوضحت أن هيمنة عدد قليل من الشركات على السوق وغياب أو عدم فعالية قوانين الحد من الاحتكار يوفران بيئة ملائمة لانتشار الفساد. وتتفق هذه النتائج مع الفرض القائل بأن وجود قوى احتكارية في الاقتصاد تحصل على مستويات عالية من الربح الاقتصادي يدفع بعض موظفي الحكومة إلى السعي للحصول على جزء من هذا الربح في صورة عمولات أو رشاوى كما سبق توضيحه.

٤.١.٥ درجة الانفتاح على العالم الخارجي ومدى أهمية التجارة الخارجية

تؤثر درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي وتتأثر بالعديد من العوامل مثل مستوى التطور الاقتصادي وطبيعة الهيكل الانتاجي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وحجم السكان وغيرها من العوامل الأخرى، ولكن هل يمكن الربط بين مستوى الفساد ودرجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي؟ للإجابة على هذا السؤال يرى (Wei, ٢٠٠٠)^{٢٧} أنه ينبغي التمييز بين مكونين رئيسيين لانفتاح بلد ما على العالم الخارجي: الأول ما يمكن الإشارة إليه بـ "الانفتاح الطبيعي Natural Openness" وهو ذلك القدر من الانفتاح على العالم الخارجي الذي يرجع إلى عوامل تنتم بالثبات النسبي أو التطور البطيء مثل العوامل الجغرافية واللغة وحجم السكان أما المكون الثاني فهو "الانفتاح المتبقي Residual Openness" ويشير إلى ذلك القدر من الانفتاح على العالم الخارجي الذي يرجع إلى عوامل تنتم بالديناميكية أو التغير مثل السياسات الاقتصادية وبصفة خاصة سياسة التجارة الخارجية. وقد اوضحت دراسة لـ Wei اعتمدت على عينة كبيرة من البلدان أن ٦٠% من الاختلافات بين الدول في درجة انفتاحها على العالم الخارجي يرجع إلى عوامل طبيعية مثل اللغة والعوامل الجغرافية وفي هذا الخصوص يرى Wei أن زيادة درجة "الانفتاح الطبيعي" للمجتمع على العالم الخارجي تؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي وتوفير موارد كافية لإنشاء مؤسسات حكومية قادرة على القيام بوظائفها الأمر الذي يحول دون انتشار الفساد في المجتمع ومن ثم يرى Wei أن الزيادة في درجة الانفتاح "الطبيعي" للمجتمعات على العالم الخارجي غالباً ما يصاحبه مستويات أقل من الفساد. ويضيف إلى ذلك أن البلدان التي تكون منفتحة على العالم الخارجي بدرجة أكبر - نتيجة لعوامل طبيعية - يمكن أن تحقق مكاسب أكبر في حربها ضد الفساد عن تلك

البلدان المنعزلة نسبياً عن العالم الخارجي وهكذا وفقاً لـ Wei فإن مدى الانفتاح الطبيعي للمجتمع هو للعنصر الذي يجب التركيز عليه عند دراسة العلاقة بين درجة الانفتاح على العالم الخارجي ومستوى الفساد في المجتمع.

وجاءت نتائج دراسة (Wei, ٢٠٠٠) لتدعم ما ذهب إليه في تحليله السابق حيث أوضحت أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الفساد مقاساً بكل من مؤشر مؤسسة الأعمال الدولية Business International ومؤشر منظمة الشفافية الدولية وبين درجة الانفتاح "الطبيعي" على العالم الخارجي وذلك مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في درجة التنمية الاقتصادية، وعلاوة على ذلك أوضحت الدراسة أيضاً أن الانفتاح "المتبقي" والذي يرجع لعوامل خاصة بالسياسات الاقتصادية وسياسة التجارة الخارجية لا يُعد من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر ظهور وانتشار الفساد إذا ما أخذ الانفتاح "الطبيعي" في الاعتبار إلا أن هذا قد يعني أن كثير من الدول قد تقع فريسة للفساد لا شيء إلا لكون الطبيعة حالت بينها (نتيجة الموقع الجغرافي أو صغر حجم السكان) وبين الانفتاح على العالم الخارجي بدرجة كبيرة ولذا أوضح Wei أن هناك عوامل أخرى غير تلك التي تضمنتها دراسته تؤثر تأثيراً واضحاً على "درجة الانفتاح الطبيعي" لمجتمع ما.

نفرض الكثير من دول العالم العديد من القيود على التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) وتتراوح هذه القيود بين قيود قيمة مثل الرسوم الجمركية إلى قيود كمية مثل نظام الحصص علاوة على القيود الإدارية ومتطلبات السلامة الصحية وهناك أيضاً قيود على الصادرات وإن كانت أقل حدة. ويتيح وجود هذه القيود على الواردات والصادرات "فرصة ذهبية" لبعض موظفي الجمارك في بعض الدول لابتزاز المصدريين والمستوردين للحصول على رشوى أو اتاوات وخاصة أن عنصر الوقت يحتل أهمية نسبية أكبر في مجال التجارة الدولية عن غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ولذا غالباً ما نجد أن إدارة الجمارك والضرائب هي أكثر القطاعات فساداً في كثير من الدول.

وفي هذا الخصوص يرى (Gatti, ١٩٩٩)^{٢٨} أن هناك علاقة مباشرة بين الفساد والقيود على التجارة الخارجية (وبخاصة الواردات) وللتدليل على صحة هذا الرأي قام Gatti بدراسة العلاقة بين طبيعة ومدى شدة القيود المفروضة على الواردات وبين مستويات الفساد في عينة شملت ٣٥ دولة توافرت عنها البيانات المطلوبة وقد أوضحت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين حجم وطبيعة القيود المفروضة على التجارة الخارجية وبين مستوى الفساد في المجتمع بوجه عام وفي الإدارات الحكومية بوجه خاص.

ويمكن تفسير هذه النتائج استناداً إلى أن وجود قيوداً على التجارة الخارجية يقدم الفرصة لموظفي الجمارك للقيام بمزيد من التعتيم وفرض متطلبات وشروط إضافية للموافقة على مرور السلع من أو إلى الدولة وفي محاولة للتقليل من أو حتى تجاوز القيود المفروضة واختصار الاجراءات والوقت قد لا يجد المصدرون أو المستوردون خياراً إلا تقديم الرشاوى لموظفي الجمارك ورغم سلامة المنطق الذي يستند إليه التحليل السابق وتوافر الأدلة العملية والبيانات التي تبين حصول موظفي الجمارك في الدول الأكثر فساداً على نصيب كبير من إجمالي الرشاوى فإن الطرق الاقتصادية القياسية والإحصائية لم تؤكد هذه العلاقة بين حجم الفساد والقيود على التجارة الخارجية.

ولكن كيف يمكن تفسير غياب "الدليل" الإحصائي أو "القياسي" على وجود مثل هذه العلاقة؟

تتعدد التفسيرات لغياب هذا "الدليل الإحصائي" إلا أن أهمها:

- في جميع الأحوال وحتى في ظل انخفاض معدلات الرسوم الجمركية (الأمر الذي يعني انخفاض حجم القيود على التجارة الخارجية) يجب أن تخضع السلع المستوردة إلى العديد من عمليات الفحص والتفتيش قبل السماح بدخولها البلاد الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت وبالطبع قد يقوم بعض موظفي الجمارك باستغلال هذه الاجراءات البيروقراطية للضغط على المستوردين للحصول على رشاوى قد تفوق ما قد يدفعه المستوردون في حالة وجود رسوم جمركية مرتفعة الأمر الذي يعني أنه رغم انخفاض معدلات الرسوم الجمركية ومن ثم انخفاض حجم القيود على التجارة الخارجية فإن ممارسات الفساد توجد على نطاق واسع وهكذا قد يكون مستوى الفساد مرتفعاً في ظل انخفاض القيود على التجارة الخارجية.
- قد يؤدي ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية إلى تقليل درجة انفتاح البلاد على العالم الخارجي وانخفاض حجم الواردات وتقليل عدد المعاملات المرتبطة بها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الفساد ومن ثم فإن زيادة القيود على التجارة الخارجية لا يصاحبها زيادة في مستويات الفساد.
- قد تكون معدلات الرسوم الجمركية مرتفعة في دول تعاني من انخفاض مستوى كفاءة الإدارات الجمركية بها فتزداد عمليات تهريب السلع المستوردة بعيداً عن موظفي الجمارك الأمر الذي يؤدي إلى تقليل ممارسات الفساد ومن ثم ينخفض مستوى الفساد في ظل زيادة القيود على التجارة الخارجية.

وأخيراً يجدر التنبيه إلى أن زيادة القيود على التجارة الخارجية وإن كانت تهيء بيئة مناسبة لممارسات الفساد فإن وجودها لا يؤدي بالضرورة إلى انتشار الفساد فهناك عوامل أخرى لاتقل أهمية في الهيئات والإدارات الجمركية منها الكفاءة الإدارية ونظم الرقابة والمساءلة إضافة إلى مستوى الفساد في المجتمع ككل.

وقيل التعرف، على الأسباب غير الاقتصادية للفساد بجدر التنويه إلى أن الأسباب الاقتصادية ليس لها نفس التأثير في المجتمعات المختلفة فقد نجد في مجتمع ما أن انخفاض متوسط دخل الفرد وعلى وجه الخصوص موظفي الحكومة هو العامل الأهم وراء ظاهرة الفساد بينما نجد في مجتمع آخر أن تعقد اللوائح والقوانين هو العامل الأكثر أهمية إلا أنه في جميع الأحوال لا يمكن تفسير ظاهرة معقدة مثل ظاهرة الفساد بعامل أو اثنين أو حتى بالانحصار فقط على الأسباب الاقتصادية ففي بعض الأحيان لاتقل العوامل غير الاقتصادية أهمية عن العوامل الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة.

٤.٢ الأسباب غير الاقتصادية للفساد

لاشك أن حجم ونطاق الفساد في مجتمع ما هو مخرصة تفاعل العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية علاوة على العوامل الاقتصادية والتي سبق مناقشتها. فعند دراسة ظاهرة الفساد لا يمكن تجاهل عوامل مثل طبيعة النظام السياسي ومدى احترام حقوق الانسان وكفاءة النظم الادارية ونزاهة النظام القضائي وطبيعة القوانين واللوائح المنظمة لشتى مجالات النشاط الاقتصادي.

ويمكن تقسيم العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على الفساد إلى ثلاث مجموعات فرعية:

- العوامل السياسية

- العوامل الإدارية والتنظيمية

- العوامل الثقافية

تلعب عناصر المنظومة السياسية دوراً كبيراً ليس فقط في تحديد مستوى الفساد في المجتمع بل في تحديد الأشكال التي يتخذها هذا الفساد إذ لا يمكن تجاهل تأثير عوامل مثل مدى الالتزام بمبادئ الديمقراطية، طرق تمويل الأحزاب السياسية ونزاهة القيادة السياسية عن دراسة ظاهرة مثل ظاهرة الفساد.

ورغم تعقد العلاقة بين الديمقراطية والفساد فإن الاتجاه العام بين الباحثين في هذا الخصوص أن الفساد

يميل لأن يكون أقل في المجتمعات الديمقراطية مقارنة بالمجتمعات الديكتاتورية والشمولية (Diamond and

٢١ (Platter, ١٩٩٣) إذ تلعب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنية دوراً حيوياً في عملية الرقابة على المسؤولين السياسيين وكبار موظفي الدولة بل تستطيع أيضاً ممارسة الضغوط عليهم بل وعزلهم إذا ما ثبت تورطهم في ممارسات للفساد كما أن التنافس السياسي بين الأحزاب السياسية يعزز الحافز لديها للكشف عن حالات الفساد وخاصة إذا ما تورط فيها أعضاء في المعسكر المضاد. علاوة على ذلك فإن الحرية التي تتمتع بها وسائل الإعلام وخاصة الصحافة في المجتمعات الديمقراطية تمكن من الملاحظة والكشف عن حالات استغلال السلطة السياسية.

ومن العوامل التي تؤثر على مدى انتشار الفساد أيضاً طبيعة النظام السياسي ما إذا كان نظاماً مركزياً أم نظام فدرالي (لامركزي)، وبينما يرى فريق من الباحثين أن النظم الفدرالية تكون أقل فساداً (Weingast, ١٩٩٥) يرى فريق آخر أن النظم اللامركزية تكون أكثر عرضة للفساد مقارنة بالنظم المركزية (Wilson, ١٩٨٩a; Manor, ١٩٩٩) كما يرى فريق ثالث أن كل من النظم السياسية شديدة المركزية وشديدة اللامركزية تكون أقل عرضة للفساد مقارنة بالدول ذات النظم "متوسطة" المركزية (Shleifer and Vishny, ١٩٩٣) ومن مراجعة الدراسات والكتابات في هذه القضية يبدو أن السؤال عما إذا كانت النظم المركزية أقل أو أكثر فساداً من النظم اللامركزية سيظل سؤال بلا إجابة حاسمة.

تُعد قضية تمويل الأحزاب السياسية من أهم القضايا التي تثير كثير من الجدل حول مدى كفاءة النظم الديمقراطية وكونها نظم "ديموقراطية" بالفعل أم لا. فلاشك أن امكانية التأثير على القرارات السياسية من خلال "التبرعات" التي تقدم لتمويل أنشطة الأحزاب السياسية يمكن أن يقوّض أهم دعائم النظم الديمقراطية لأنه يمثل أحد المداخل لتسرب الفساد إلى أكثر مؤسسات المجتمع حساسية في المجتمع وهي المؤسسة السياسية ومن ثم فإن توافر موارد مالية "عامة" لتمويل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إطار من الشفافية يحمي هذه الأحزاب من التعرض لكثير من التدخلات والضغط.

ولعل من أهم العوامل السياسية - إن لم يكن أهمها - تأثيراً على الفساد مدى ما تتمتع به القيادة السياسية من نزاهة وكذلك رؤية هذه القيادة لظاهرة الفساد فعندما لا يقدم السياسيون المثال الجيد - إما لأنهم متورطون أنفسهم في ممارسات الفساد أو لأنهم يغيثون البصر عما يقوم به حلفاؤهم السياسيون أو أقاربهم من ممارسات للفساد - من الصعب أن نتوقع قيام موظفي الحكومة بممارسة وظائفهم على نحو يتسم بالأمانة والنزاهة.

ومن ناحية أخرى لا يمكن إغفال أهمية العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة على الفساد ويوجه عام كلما زادت كفاءة الجهاز الإداري الحكومي واتسمت اللوائح والقوانين بالبساطة وعدم التعقيد وتوافرت آليات الرقابة والمساءلة مدعومة بنظم فعالة للجزاء والعقاب كانت المجتمعات أقل عرضة وأكثر قدرة على مقاومة الفساد.

وأخيراً فإنه لا يمكن تحليل ظاهرة الفساد دون الأخذ في الحسبان "البعد الثقافي" لهذه الظاهرة ذلك البعد الذي دفع البعض إلى القول بأن "الفساد" هو مشكلة ثقافية - إجتماعية في الأساس فسلك الأفراد وقراراتهم بالتورط في ممارسات للفساد بنحدر بشكل رئيسي بمجموعة القيم والمعتقدات الدينية والثقافية التي يؤمن بها هؤلاء الأفراد. ورغم صعوبة التسليم بالمقولة السابعة فإنه لا يمكن إغفال عدد من العوامل الثقافية مثل معايير الترقى الاجتماعي والاقتصادي والميل إلى الاستقرار وتجنب المخاطر وقيمة العمل الفردي مقابل العمل الجماعي ومدى سيطرة الثقافة

الذكورية Muscline Cultores.

وفي هذا الخصوص تشير بعض الدراسات إلى أن المجتمعات التي تتميز بالحراك المستمر والتي لا تعتقد بوجود حدود صارمة بين الطبقات الاجتماعية تكون أقل عرضة للفساد وذلك على عكس المجتمعات التي تتميز بجمود القيم الاجتماعية والثقافية والتي ترى صعوبة في الخروج عن هذا الجمود ومقاومة ما استقر عليه العرف الاجتماعي مثلاً من قبول الرشوة كأحد أهم وسائل اختصار الوقت اللازم لإتمام بعض الإجراءات أو الحصول على حق أو ميزة غير مستحقة. ورغم اختلاف الباحثين عما إذا كانت المجتمعات ذات الثقافات الفردية أو المجتمعات ذات الثقافات الجماعية أكثر استعداداً لقبول ممارسات الفساد فإن تجارب العديد من الدول توضح أن الفساد يمكن أن ينتشر في كل منهما وأخيراً يرى (Getz and Volkema) أن هناك علاقة إيجابية بين سيادة قيم الثقافة الذكورية والتي في ظلها تمثل قيمة الإنجاز الذي يحققه الفرد في المجالات المادية المعيار الرئيسي في تحديد مكانته في المجتمع دون الالتفات كثيراً لـ "وسائل" تحقيق هذا الإنجاز من ناحية وبين الفساد من ناحية أخرى إلا أن Getz Volkema and وغيرهما كثيراً يرون أن أثر العوامل الثقافية يكون أكثر قوة في ظل الأزمات الاقتصادية الأمر الذي يعود بنا إلى حقيقة أن العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية تتفاعل مع بعضها البعض لتحديد مستوى الفساد والأشكال التي يتخذها الفساد في مجتمع ما من المجتمعات.

٥ - الآثار الاقتصادية للفساد

لا تقتصر آثار الفساد على الأوضاع الاقتصادية فقط بل تتعدى ذلك - وربما بدرجة أكثر خطورة - إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية بل يمكن القول أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين وعلماء السياسة والاجتماع أن الفساد يعوق التطور الاقتصادي بقدر ما يعوق التطور السياسي والاجتماعي بما يسببه من سوء استغلال للموارد الاقتصادية وانهيار للقيم الاجتماعية وتحلل للمنظومة السياسية ولأن الآثار الاجتماعية والسياسية للفساد تقع خارج حدود هذه الدراسة ستقتصر المناقشة التالية على أهم الآثار الاقتصادية للفساد.

٥.١ الفساد والنمو الاقتصادي

هل هناك علاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي؟ وإن كانت هناك علاقة فهل يؤثر الفساد سلبياً على عملية النمو الاقتصادي؟

رغم أن البعض قد يرى أن لاجمال لطرح هذا السؤال من الأساس فالقول بأن الفساد يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي هو من قبيل الإقرار بالحقائق فإن البعض الآخر قد يرى بأن "الحقائق" قد تتغير فلا يجب النظر إلى النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كقوانين ثابتة صالحة وصحيحة في كل زمان ومكان.

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين بدأت في الظهور بعض الكتابات والتحليلات التي ترى بأن الفساد ليس هذا "الشر الاقتصادي الخطير" كما يتصوره الغالبية من الاقتصاديين فقد يكون له من الآثار الإيجابية ما يفوق آثاره السلبية فالفساد قد يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية إذا ما ساعد على تجاوز وتخطي الجمود الذي تفرضه اللوائح والقوانين الحكومية المعقدة والتي تعوق الاستثمار وتجول دون تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وهنا يكون الفساد بمثابة "الزيت اللازم لتسيير العجلات" "Oils Mechanism or Greases the Wheel" كما يرى كل من (Leff, 1964; Huntington, 1968)^{٣٣}، بل أن قيام مؤسسات الأعمال بدفع الرشاوى يخلق حالة من التنافس "Bidding Competition" المحمود ففي ظل هذا التنافس لن تستطيع البقاء إلا الشركات الأكثر كفاءة وهي الشركات التي تستطيع دفع رشاوى ضخمة وتحقيق ربح مرتفع في ذات الوقت ومن ثم فإن الرشوة هي أداة هامة لاستبعاد الشركات الأقل كفاءة من الساحة الاقتصادية والبقاء على الشركات الأكثر كفاءة هي أداة هامة لاستبعاد الشركات الأقل كفاءة من (Lien, 1986)^{٣٤}.

ويرى آخرون أن هناك المزيد من الجوانب "الإيجابية" الأخرى للفساد إذ يرى (Lui, ١٩٨٥) أن قيمة "الوقت" تختلف من فرد لآخر ومن ثم فإن الأفراد الذين تكون لديهم تكلفة الفرصة البديلة للوقت مرتفعة نسبياً سيقومون بتقديم الرشوة لموظفي الحكومة رغبة في فضاء مصالحهم أو الحصول على الموافقات والتراخيص في وقت أقل ويعني هذا أن الرشوة قد أدت إلى زيادة الكفاءة لأنها قامت بتوفير الوقت لمن ترتفع لديهم قيمة الوقت. ولا يمثل هذا آخر الجوانب "الإيجابية" للفساد حيث يرى (Tullock) أن الفساد قد يؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية في المجتمع الأمر الذي يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي ففي ظل وجود الرشاوى لن تكون الحكومة في حاجة مستمرة لفرض المزيد من الضرائب لتمويل زيادة رواتب موظفي الحكومة فهذه الرشاوى تمثل دخلاً إضافياً لموظفي الحكومة ذوي الدخل المنخفضة ومن ثم تنتفي الحاجة لدى الحكومة لفرض المزيد من الضرائب لتمويل الزيادة في مرتبات موظفي الحكومة.

ويذهب (Graziano) إلى أبعد من ذلك إذ يرى أن الفساد قد يؤدي إلى تحقيق نوع من "التماسك السياسي Political Glue" حيث يوفر للأحزاب والجماعات السياسية الموارد المالية التي تمكنها من البقاء والاستمرار ومن ثم تتوافر الديناميكية السياسية - الاجتماعية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن الفساد قد يعمل بمثابة "آلية: Mechanism" تساعد على تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

وربما لم تلق هذه الكتابات والتحليلات الكثير من الاهتمام إلى أن ظهر ما يعرف "بالمعجزة الآسيوية" وبزوغ نجم العديد من بلدان جنوب شرق آسيا مثل أندونيسيا والفلبين وتايلاند وهي البلاد التي حققت معدلات نمو اقتصادي غير مسبوق رغم تفشي الفساد فيها أو كما يرى أصحاب التحليل السابق "نتيجة" تفشي الفساد فيها فقد عمل الفساد في هذه الدول على الحد من عدم التأكد الذي يسود بيئة ممارسة الأعمال ومن ثم يرى أعضاء هذا الفريق أن "تنظيم" الفساد أو جعله "مؤسسي" Institutionalizing Corruption يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية، ففي ظل هذا الفساد "المؤسسي" يعرف المرء أين يذهب وكم يدفع للحصول على ميزة أو خدمة معينة وذلك على العكس من الفساد "العشوائي" الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الجهد والوقت.

وهكذا أضفت تجربة دول جنوب شرق آسيا بعض "المصدقية" للتحليل السابق إلا أن رغم ما قد ينطوي عليه هذا التحليل من "بريق" قد يبدو "منطقيًا" عند البعض فإن هذا البريق لا يصمد كثيرًا أمام النظرة المتفحصّة وذلك لما يلي :

- القول بأن الفساد يساعد على تجاوز جمود اللوائح والقوانين الحكومية يتناول ظاهر المشكلة وليس جوهرها فجمود اللوائح والقوانين ليس قدرًا محتومًا أو نتيجة لأسباب "وراثية" لا يمكن تغييرها فالمجتمع لا "يولد" بمثل هذه اللوائح والقوانين الجامدة فقد تم وضع هذه اللوائح والقوانين إما عن جهل أو نقص في كفاءة واضعيها أو عن قصد لتمكين بعض موظفي الحكومة من استغلال سلطاتهم لتحقيق منافع خاصة والحصول على رشاوى وعلى هذا فإن تبسيط هذه اللوائح والقوانين هو ما يجب القيام به وليس الاستسلام لجمودها وتعقيدها.

- ليس بالضرورة أن تكون مؤسسات الأعمال الأكثر قدرة على دفع رشاوى أكبر هي الأكفأ اقتصاديًا بل العكس من ذلك يرى (Shleifer and Vishny) أن انتشار الرشوة قد يدفع مؤسسات الأعمال إلى التحول من الأنشطة الانتاجية الحقيقية الأعلى عائدًا اقتصاديًا واجتماعيًا إلى الأنشطة الربعية الأقل عائدًا اقتصاديًا واجتماعيًا مما يعوق النمو الاقتصادي ويزداد الأمر سوءًا إذا ما كان عدد هذه المؤسسات الكفئة في مجال الأنشطة الانتاجية الحقيقية قليلًا نسبيًا في المجتمع حيث ستكون آثار هذا التحول إلى الأنشطة الربعية أكثر خطورة^{٢٦}.

- القول بأن الرشوة أو ما يُطلق عليه أحيانًا "النقود المُنجزة أو المسهلة Speed Money" تؤدي إلى اختصار الوقت اللازم لإنهاء الإجراءات الإدارية مردودًا عليه وذلك لأن هذا التوفير يتحقق فقط لمن يقومون بدفع الرشاوى وليس كل من يتعاملون مع الهيئات والإدارات الحكومية كما أن هذا يتم على حساب من لا يدفعون مما يؤدي في النهاية إلى زيادة متوسط الفترة الزمنية اللازمة لإنهاء الإجراءات الإدارية بل أن الوقت اللازم لإنهاء هذه الإجراءات حتى لمن يقومون بدفع الرشاوى قد يكون أطول عن الوقت اللازم بدون رشوة وهذا ما أوضحته دراسة (Kaufmann and Wei, 1999) والتي اعتمدت على بيانات عدد كبير من الدول، إذ يقضي ممثلو الشركات التي تقوم بدفع رشاوى وقتًا طويلاً في الاتفاق مع موظفي الحكومة على كيفية الالتفاف حول اللوائح والقوانين الحكومية وكذلك الاتفاق حول قيمة الرشوة^{٢٧}.

جدول (١)
الدول الأكثر فسادا في العالم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنة	قيمة مؤشر الفساد	ترتيب الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار (أسعار سنة ٢٠٠٠)
٢٠٠٣	١,٨	١٢٤	٧٤٠
	١,٨	١٢٤	٨٦٦
	١,٨	١٢٤	٧٢٣
	١,٨	١٢٤	٨٢٣
	١,٨	١٢٤	٢٠٤
	١,٦	١٢٩	-
	١,٦	١٢٩	١٣١٩
	١,٥	١٣١	٤٤٨
	١,٤	١٣٢	٤٢٣
	١,٣	١٣٣	٣٩٩
٢٠٠٤	٢	١٣٣	٩٠٤
	٢	١٣٣	٢٢٣
	٢	١٣٣	-
	١,٩	١٤٠	٩٤٥
	١,٩	١٤٠	١٣٤٨
	١,٧	١٤٢	٢٦١
	١,٧	١٤٢	-
	١,٦	١٤٤	٤٣٩
	١,٥	١٤٥	٤١٦
	١,٥	١٤٥	٤٣٢
٢٠٠٥	٢,١	١٤٤	٢٢٧
	٢	١٥١	٩٣٧
	١,٩	١٥٢	٥٧٧
	١,٩	١٥٢	-
	١,٩	١٥٢	٤٥٩
	١,٨	١٥٥	٤٣٤
	١,٨	١٥٥	-
	١,٨	١٥٥	-
	١,٧	١٥٨	٤٣٢
	١,٧	١٥٨	٢٦٧

- تتراوح قيمة المؤشر بين صفر و ١٠
- صفر الأكثر فسادا

١٠ الأقل فسادا أو الخالية (نظريا وفقا للمؤشر) من الفساد

^(١) www. Transparency.org.

ورغم وجود قدر كبير من "الاتفاق" حول الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي يبقى قدراً من الغموض

يحيط بطبيعة العلاقة السببية بين كل من الفساد والنمو الاقتصادي فعلى حين يرى (Paldam, 1999a) أن هذه

أما القول بأن الرشوة تمثل دخلاً إضافياً لنوعي الدخل المنخفضة من موظفي الحكومة وكذلك بأن الفساد قد يوفر التمويل اللازم للأحزاب السياسية ويحقق نوعاً من التماسك السياسي والاجتماعي فالرد على ذلك هو أنه إذا كان هذا الادعاء صحيحاً في الأجل القصير فإنه غير صحيح في الأجل الطويل وذلك لما تخلقه ممارسات الفساد من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية تحول دون التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمع.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن حجج القائلين بأن للفساد إيجابيات قد تفوق سلبياته لا تصمد أمام التحليل العلمي المنطقي ولتحض ما تبقى من منطوق قد تستند إليه هذه الحجج ظهرت العديد من الدراسات التطبيقية التي حاولت استكشاف طبيعة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي.

فقد أظهرت نتائج دراسة قام بها (Mauro, 1995)^{٣٨} أن للفساد تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي مقياساً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هذا التأثير كان ذا معنوية احصائية منخفضة نسبياً الأمر الذي دفعه إلى إعادة الكرة مرة أخرى (Mauro, 1997a) ولكن باستخدام مؤشرات أخرى للفساد وقد أوضحت الدراسة الأخيرة أن الفساد يؤثر سلباً على معدل النمو الاقتصادي وأن هذا الأثر يتمتع بمعنوية احصائية ويفسر (Lambdorff, 1999a)^{٣٩} هذا "الغموض" الاحصائي بأن تأثير الفساد على حجم الاستثمارات وتراكم رأس المال أقوى من تأثيره على إنتاجية الاستثمارات ولأن النمو الاقتصادي يعتمد بدرجة أكبر على إنتاجية الاستثمار أحياناً ما لا تكون العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي بالوضوح الكافي.

وسعيًا وراء نفس الهدف قام (Brunetti, Kisunko and Weder, 1997)^{٤٠} بدراسة العلاقة بين الفساد وكل من مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو هذا الناتج وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن للفساد تأثيراً سلبياً على كلا المتغيرين إلا أن تأثيره أقوى على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم أن تدني مستوى التنمية الاقتصادية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر تعقيداً من أن يفسر بعامل وحيد - أياً كان هذا العامل - فقد لا يكون من قبيل الصدفة أن تكون العشر دول الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية هي من بين الدول الأكثر فقراً في العالم (جدول (١))

العلاقة تسيير من التخلف الاقتصادي إلى الفساد أي أن التخلف الاقتصادي هو سبب ظهور الفساد وليس العكس، يرى (Lambsdorff, ١٩٩٩a) أنه من الصعوبة بمكان حسم هذه المسألة.

وفي هذا الخصوص، يشير (Hall and Jones, ١٩٩٦) إلى أن كثير من المشاكل الإحصائية التي تعاني منها الدراسات الاقتصادية التي تتناول ظاهرة الفساد يرجع إلى حقيقة أن جميع مؤشرات الفساد المتاحة والمستخدمه في هذه الدراسات يعتمد على الإدراك / الملاحظة وقد يكون هذا الأسلوب مقبولاً إذا ما كانت البلدان محل الدراسة تمر بنفس مرحلة التنمية الاقتصادية وتختلف مستويات الفساد فيها أما إذا كانت هذه البلدان تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية فإنه لا يمكن التحويل على أسلوب الإدراك لتحديد مدى انتشار الفساد الأمر الذي يقلل من مصداقية مؤشرات الفساد في هذه الحالة.

ورغم هذه الصعوبات الإحصائية، حاولت بعض الدراسات (Paldam, ١٩٩٩a; and Lambsdorff, ١٩٩٩a) التعرف على ما إذا كان النمو الاقتصادي - مقاساً بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي - يتأثر أكثر "بحجم" الفساد الموجود في المجتمع أم "التغير النسبي" في حجم الفساد الموجود وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات أن النمو الاقتصادي يتأثر بـ "التغير النسبي" في حجم الفساد بأكثر مما يتأثر بـ "حجم" الفساد الموجود بالفعل. ٤٦.

وقد تفودنا نتائج الدراسات السابقة إلى التساؤل عن الآلية / الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد يمكن القول أن القناة الرئيسية التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي تتمثل في جودة / نوعية الاستثمارات Quality of Investments حيث تلعب جودة الاستثمارات دوراً أساسياً في تحديد إنتاجية رأس المال ومن ثم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما أوضحته دراسة (Tanzi and Davoodi, ١٩٩٧) والتي بينت نتائجها أن انتشار الفساد يصاحبه زيادة في حجم الاستثمارات الحكومية وانخفاض في إنتاجية أو عوائد هذه الاستثمارات وكذلك انخفاض في الإيرادات الحكومية وفي دراسة أخرى استخدمت العديد من الصيغ الإحصائية أوضح (Lambsdorff, ١٩٩٩a) أن الفساد يؤثر سلبياً وبشكل واضح على الإنتاجية المتوسطة لرأس المال ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي ووفقاً لهذه الدراسة فإن انخفاض مستوى الفساد مقاساً بمؤشر مدركات الفساد الذي تصدرها منظمة الشفافية الدولية بمقدار ست نقاط في بلد مثل كولومبيا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٢٠%.

ولكن هل جودة أو إنتاجية الاستثمارات هي القناة الوحيدة التي يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب مناقشة العلاقة بين الفساد والاستثمار ٤٢.

٥.٢ الفساد والاستثمار

تُعد دراسة (Mauro, ١٩٩٥) أول الدراسات الاقتصادية القياسية - وربما أكثرها تأثيراً - التي سعت لاستكشاف أثر الفساد على الاستثمار وتحديد الآليات التي يؤثر من خلالها الفساد وغيره من العوامل المؤسسية على النمو الاقتصادي وللقيام بهذه المهمة اعتمدت دراسة Mauro على ثلاثة مؤشرات مختلفة لعناصر المخاطرة والعوامل المؤسسية، يعكس المؤشر الأول مستوى الفساد والذي عُرف على أنه "مدى تضمّن المعاملات الاقتصادية ممارسات تتسم بالفساد أو تكون مثيرة للشبهات" ويعكس المؤشران الثاني والثالث كفاءة النظام القضائي والكفاءة الإدارية في القطاع الحكومي على التوالي. وقد قام Mauro باختزال هذه المؤشرات الثلاثة في مؤشر واحد أطلق عليه "مؤشر الكفاءة الإدارية - البيروقراطية" وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن الفساد يؤثر سلباً ليس فقط على الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بل أيضاً على معدل نمو الاستثمارات، كما بيّنت الدراسة أن زيادة كفاءة الجهاز الإداري الحكومي ستعكس بشكل واضح على حجم الاستثمارات ووفقاً للنتائج الكمية للدراسة، إذا استطاعت دولة مثل بنجلاديش أن تصل بكفاءة الجهاز الإداري الحكومي لمستوى مثيله في أوروغواي فإن حجم الاستثمارات في بنجلاديش سيزداد بمعدل ٥% تقريباً.

وعلى هدي (Mauro) ظهرت العديد من الدراسات التي سعت نحو نفس الهدف (دراسة العلاقة بين الفساد وكل من النمو الاقتصادي والاستثمار) ولكن باستخدام مؤشرات مختلفة للفساد وكانت نتائج هذه الدراسات متفقة إلى حد كبير مع نتائج دراسة Mauro (Mauro, Kisunko, and Brunetti, ١٩٩٥; Keefer and Knack, ١٩٩٨; and Weder, ١٩٩٧; Mauro, ١٩٩٧a; and Brunetti and Weder, ١٩٩٨). ورغم هذا التأييد الذي حظيت به نتائج دراسة Mauro الأولى فقد أثار (Wedeman, ١٩٩٧)^{٢٣} العديد من التساؤلات حول مدى دقة هذه النتائج وإمكانية تعميمها إذ يرى Wedeman أن أثر الفساد على الاستثمار لا يتحدد فقط "بحجم الفساد" ولكن أيضاً وربما بدرجة أكبر بـ "أشكال" هذا الفساد فربما تكون الآثار السلبية للفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار واضحة في تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من الفساد إلا أن الأمر قد يختلف تماماً في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد ولذا فإنه وفقاً لـ Wedeman لا يمكن قبول الفرض القائل بأن "الفساد يعوق النمو الاقتصادي من

خلال تأثيره السلبي على الاستثمار "على إطلاقه. ويضيف Wedeman أن المشكلة الرئيسية في دراسة Mauro تكمن في أنه تعامل مع الفساد على أنه ظاهرة نمطية Undifferentiated Phenomenon الأمر الذي يغفل بعداً هاماً في تحليل ظاهرة الفساد الأثر الاقتصادي لا تعتمد فقط على حجم الفساد الموجود في المجتمع بل وربما بشكل أكبر على تلك الصور التي يتخذها هذا الفساد. وللتدليل على صحة ما ذهب إليه، يميز Wedeman بين شكلين من أشكال الفساد:

الشكل الأول: يتمثل في فساد الطبقة الحاكمة والذي قد يتجسد في عمليات اختلاس و / أو استغلال السلطة أو النفوذ لخلق اختلالات هيكلية أو أزمات اقتصادية تمكن هذه الطبقة الحاكمة من الحصول على ربح أو عمولات أو مزايا خاصة. وفي هذه الحالة يؤدي الفساد إلى انخفاض مستوى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع الأمر الذي يعوق عملية التنمية الاقتصادية.

أما الشكل الثاني فيتمثل في الفساد الإداري وفي هذه الحالة يكون الفساد عنصراً ضمناً أو غير معانٍ في استراتيجية تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يقوم الفساد بدور "إيجابي" في تخطي بعض العقبات التي تعوق عملية التنمية الاقتصادية مثل الروتين الحكومي ومن ثم لا يكون من المستغرب عندئذ تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في ظل شيوع الفساد وفي ذلك يستشهد Wedeman بتجربة دول جنوب شرق آسيا والتي حققت معدلات نمو اقتصادي عالية - وأحياناً غير مسبوقه - رغم انتشار الفساد فيها وهكذا فإن أثر الفساد على النمو الاقتصادي والاستثمار لا يتحدد فقط بـ "حجم" الفساد الموجود ولكن بـ "الطبيعة" أو "الصور" التي يتخذها.

ولم يمض وقت طويل حتى ظهر عدد من الدراسات يسعى إلى مواجهة التحليل السابق لـ Wedeman، وكانت أول هذه الدراسات دراسة (Campos et al., 1999) والتي اعتمدت على بيانات يصدرها البنك الدولي عن الفساد لعينة من ما يقرب من ٧٠ دولة وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع تحليل Wedeman. وبالإضافة إلى أن أثر الفساد على الاستثمار يختلف باختلاف أشكال الفساد الموجودة، أوضحت الدراسة أيضاً أن الآثار السلبية للفساد تكون أقل إذا ما كان هناك "توقع" بوجود الفساد من قبل المستثمرين عما إذا كان هذا "التوقع" غير موجود وكان الفساد "غير متوقع" أو "مفاجيء" للمستثمرين وكذلك تكون الآثار السلبية للفساد أقل إذا ما كان هذا الفساد "منظم" و"متفق عليه" ضمناً عما إذا كان الفساد "عشوائياً" أو غير "منظم". وهكذا في ظل توقع المستثمرين وجود الفساد ومع اتخاذ

هذا الفساد شكلاً منظماً ليس هناك من تعارض بين انتشار الفساد في دول جنوب شرق آسيا ونجاحها في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

وقد قام Wedeman استناداً إلى نتائج الدراسة السابقة بالتمييز بين ثلاث مجموعات من الدول:

الأولى تشمل تلك الدول التي تعاني من ارتفاع مستوى الفساد فيها ويتوقع المستثمرون وجود مستوى منخفض نسبياً من الفساد فيها وفي هذه الدول تبلغ الآثار السلبية للفساد مداها وتعجز عن جذب الاستثمارات.

الثانية تشمل تلك الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد ولا تختلف توقعات المستثمرين كثيراً عما هو موجود بالفعل وهذه المجموعة من الدول تكون أفضل حالاً من المجموعة السابقة إذ لا تكون الآثار السلبية للفساد فيها بمثل حدة المجموعة الأولى كما أنها تستطيع جذب بعض الاستثمارات حيث أن التقارب بين توقعات المستثمرين عن الفساد والفساد الموجود بالفعل تجعلهم أكثر استعداداً للتعامل معه ومحاولة استغلاله على النحو الذي يحقق مصالحهم وتقع دول جنوب شرق آسيا ضمن هذه المجموعة كما يرى Wedeman.

الثالثة: هي تلك المجموعة من الدول التي يتوقع المستثمرون ارتفاع مستويات الفساد فيها رغم أن مستويات الفساد الموجودة بالفعل تقل عن توقعات هؤلاء المستثمرين وهذه هي المجموعة الأكثر حظاً بين الثلاث مجموعات ليس فقط نتيجة انخفاض مستويات الفساد الفعلية بها ولكن أيضاً نتيجة السهولة النسبية التي يتوقع أن يواجهها المستثمرون في التعامل مع الفساد.

وهكذا يدلل Wedeman على صحة فرضه القائل بأن الفساد أحياناً تفوق إيجابياته سلبياته بل وقد يساعد على الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية كما حدث في دول جنوب شرق آسيا. ورغم ما قد يبدو للبعض من "وجاهة" النظرية في تحليل Wedeman إلا أن تحليله لا يصمد كثيراً في مواجهة المنطق الاقتصادي والتجربة العملية وذلك للأسباب التالية:

- إن الادعاء بأن الفساد "المنظم" و"المتوقع" يساعد على التغلب على تعقيدات الروتين والبيروقراطية الحكومية ومن ثم لا يعوق التنمية الاقتصادية يتنافى مع أبسط مبادئ المنطق فالفساد هو الفساد سواء كان منظماً أم غير منظماً بما له من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة من ضياع لموارد كان يمكن أن تستخدم على نحو أفضل وتقديم دعم لمؤسسات أعمال قد لا تتمتع بالكفاءة وانهيار القيم الأخلاقية وسيطرة العوامل الشخصية والمصالح الخاصة على النشاط الاقتصادي. وحتى إن كان ادعاء Wedeman صحيحاً في الأجل

التصير فإنه ليس كذلك في الأجل الطويل نتيجة للاختلالات الهيكلية التي قد يسببها الفساد في الأجل الطويل مثل سيطرة الأنشطة الربعية والأنشطة ذات الربحية العالية والسريعة والتي لا تحقق أهداف التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل، ثم ماذا لو خرج هذا الفساد "المنظم" من عقاله وأصبح فساداً غير منظم.

القول بأن "الفساد الإداري" أخف وطأة من فساد الطبقة الحاكمة وإن كان صحيحاً إلا أنه ليس هناك ما يحسب إلا يسرب الفساد من بعدد أصعاً، مما ظني الحكومه (إلى القمة) كبار المسؤولين والطبقة الحاكمة "فعدوى" الفساد لا تفرق بين سنول حكومي صغير أو كبير عمارة على أن الادعاء بأن الفساد موجود في دول جنوب شرق آسيا يقتصر فقط على "الفساد الإداري" هو قول يجافي الحقيقه فمادا عن العصانح المالية لحاكم أندونيسيا الراحل سوهارتو ونظيره ماركوس في الفيليبين.

أثبتت الأزمة المالية التي هزت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧-١٩٩٨ صعوبة "التعايش" السلمي بين الفساد والنمو الاقتصادي فقد أظهرت هذه الأزمة مدى ضعف العوامل المؤسسية في هذه الدول والتي أوضحت معظم الدراسات التي تناولت هذه الأزمة أنها المسنول الرئيسي عن حدوث الأزمة ومن ثم فإن الادعاء بإمكانية هذا "التعايش" كما يرى Wedeman يتنافى مع حقائق الأمور.

وأخيراً فإن نجاح دول جنوب شرق آسيا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة رغم انتشار الفساد فيها هو استثناء عن القاعدة لا يمكن تعميمه وإلا فلماذا لم تنجح التجارب التنموية لكثير من الدول التي ينتشر فيها "الفساد الإداري".

وفي ضوء ما تقدم يصعب رفض الفرض القائل بأن الفساد يؤثر سلبياً ليس فقط على حجم الاستثمارات ولكن أيضاً على كفاءة هذه الاستثمارات والعوائد المتحققة منها ومستوى الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية بوجه عام وإن كان هذا التأثير أكثر وضوحاً في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير.

ولكن هل تقتصر الآثار السلبية للفساد على الاستثمارات المحلية فقط؟

٥,٣ الفساد والاستثمار الأجنبي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الاستثمارات المحلية بقدر ما تؤثر على الاستثمارات الأجنبية إلا أن

هناك بعض أوجه الاختلاف بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية أهمها:

- أن الاستثمار الأجنبي غالباً ما يكون أكثر حساسية أو تأثراً بالعوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية مقارنة بالاستثمار المحلي.

- أن هناك العديد من الخيارات المتاحة أمام الاستثمار الأجنبي والتي لا تتوافر للاستثمار المحلي فالمستثمر الأجنبي يفاضل بين الكثير من "الأماكن" أو الدول التي يمكن أن تستضيف استثماراته بينما المستثمر المحلي يفاضل بين العديد من الأنشطة ولكن في نفس المكان.

ورغم أنه قد يبدو من الصعب التسليم بأن الفساد "يحول" دون تدفق الاستثمارات الأجنبية فإنه ليس من الصعب القبول بأن الفساد قد "يعوق" تدفق هذه الاستثمارات وتأتي صعوبة التسليم بالفرض الأول من حقيقة أن هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي من بينها الفساد ومن أمثلة هذه العوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، مدى تطور البنية التحتية والخدمات الحكومية، تكاليف مزاوله الأعمال، الفرص الاستثمارية المتاحة، حجم السوق، والقوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية وفيما يتعلق بالفساد فمما لا شك فيه أن مستوى الفساد والأشكال التي يتخذها وكذلك مدى قدرة واستعداد المستثمرين الأجانب على التعامل مع بل واستغلال الفساد على النحو الذي يحقق مصالحهم كلها تلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف.

ولعل تعدد وتنوع العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية انعكس - بشكل ما - على نتائج الدراسات الاقتصادية القياسية التي سعت إلى استكشاف العلاقة بين الفساد والاستثمارات الأجنبية فبينما فشلت بعض الدراسات في إيجاد علاقة ذات معنوية احصائية بين الفساد والاستثمارات الأجنبية (Alesina and Weder, ١٩٩٩)،^{٤٠} نجحت دراسات أخرى في إثبات أن هذه العلاقة تتمتع بمعنوية إحصائية (Lambsdorff, ١٩٩٩b). ووفقاً لدراسة Wel فإن زيادة مستوى الفساد في سنغافورة إلى مستوى نظيره في المكسيك يعادل زيادة معدل الضرائب في سنغافورة بما يفوق ٢٠%، ووفقاً لدراسة Lambsdorff فإن ارتفاع مستوى كفاءة ونزاهة الجهاز الإداري الحكومي في كولومبيا ليعادل نظيره في المملكة المتحدة يؤدي إلى زيادة صافية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية تبلغ ٣% من الناتج المحلي الاجمالي في كولومبيا.

وبالإضافة إلى عوامل الجذب والطرود في الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية فإن الظروف السائدة في الدول المصدرة للاستثمارات تلعب دوراً هاماً في تحديد حجم وطبيعة وجهة هذه الاستثمارات فقد أوضحت دراسة

(Hines, 1995) أن تفضيل المستثمرين الأمريكيين للاستثمار في الدول الأقل فسادا زاد على نحو ملحوظ بعد عام 1977 وقد فسّر Hines ذلك بأن عام 1977 هو العام الذي شهد صدور القانون الخاص بتجريم ممارسات الفساد في الدول الأجنبية (Foreign Corrupt Practices Act (FCPA) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى بيّنت الدراسة أن المستثمرين اليابانيين ليس لديهم هذا السخط الذي يسع به أقرانهم الأمريكيون تجاه الدول الأكثر فسادا فهم يستثمرون في جميع الدول سواء كانت أقل فسادا أو أكثر فسادا طالما كان هذا يحقق النمو والوسع المطلوبين لأعمالهم ويفسر Hines هذا السلوك من قبل المستثمرين اليابانيين بعدم وجود قوانين تجرم ممارسات الفساد في الدول الأجنبية^{٤٦}.

٥.٤ الفساد والتجارة الخارجية

لا يقتصر تأثير الفساد على نمط العلاقات الاقتصادية داخل الدولة فقط بل يتعدى ذلك إلى التأثير على العلاقات الاقتصادية بين الدول وبالإضافة إلى تأثير الفساد على حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية قد يكون للفساد آثار ملموسة على التجارة الخارجية. فمع زيادة الاهتمام بظاهرة الفساد وتنامي الجهود لمكافحةها أصدرت العديد من الدول قوانين تجرم على شركاتها الوطنية التورط في ممارسات للفساد في الدول الأجنبية مثل القيام بدفع رشاوى أو عمولات غير قانونية للحصول على صفقات أو للتحايل على اللوائح والقوانين في الدول الأخرى.

وفي ضوء ذلك ليس من المستغرب أن تتجنب الشركات العاملة في الدول التي تجرم ممارسات الفساد مع الدول الأجنبية التعامل مع الدول الأكثر فسادا أو على الأقل يكون حجم أعمالها مع هذه الدول أقل مقارنة بحجم أعمالها مع الدول الأقل فسادا وهذا ما أبدته بعض الدراسات (Lambsdorff, 1998 and Lambsdorff, 1999). في هاتين الدراستين قام Lambsdorff بدراسة العلاقة بين الفساد والتوزيع الجغرافي للتجارة الدولية وذلك من خلال بيانات التجارة الخارجية للبلاد الأكثر تصديرا واستيرادا في العالم وذلك بعد الأخذ في الاعتبار أثر المسافات الجغرافية والمزايا النسبية والتكتلات التجارية. وقد أوضحت نتائج الدراستين السابقتين أن دولاً مثل إيطاليا وبلجيكا وفرنسا وهولندا وكوريا الجنوبية يزداد حجم التبادل التجاري بينها وبين مجموعة من الدول التي يرتفع فيها مستوى الفساد عن حجم التبادل التجاري بين دول مثل استراليا والسويد مع المجموعة ذاتها. ويرى Lambsdorff أن هذه النتائج يمكن تفسيرها - جزئياً - بوجود أو عدم وجود قوانين تجرم ممارسات الفساد في الدول الأجنبية بالإضافة إلى الاختلافات في مدى استعداد المصدرين والمستوردين لدفع رشاوى لتسهيل الحصول على صفقات أو لتسهيل

معاملاتهم وانتهى Lambsdorff من ذلك إلى أنه لا يمكن إعفاء بعض الدول الصناعية المتقدمة من مسئولية انتشار ممارسات الفساد في التجارة الدولية.

٥٥ مضاعف الفساد و"مضاعفاته"

ليس أخطر من الفساد إلا التعايش معه ذلك أن الفساد لا يقف عند حد معين أو مؤسسة واحدة فالفساد كالوباء ينتشر بين الإدارات والهيئات الحكومية بعضها البعض ومنها مؤسسات الأعمال وشيئا فشيئا يصبح نظام حياة وهنا تكمن خطورته، فالفساد يتمتع باليات انتشار وآثار متتابعة تؤثر بصورة واضحة على المنظومة الاقتصادية للمجتمع وكذلك على النسيج الاجتماعي - السياسي.

ولتوضيح هذه الفكرة يمكن الاستعانة بأحد أهم النظريات الاقتصادية التي قدمها الاقتصادي الانجليزي الأشهر كينز - "مضاعف الاستثمار" - لقليل من الوقت، إذ يمكن الحديث عن مضاعف آخر ولكن للفساد* تتشابه آلياته مع مضاعف الاستثمار وان اختلفت المجالات التي يعمل فيها.

أوضح كينز - وأتباعه من بعده - أن زيادة معينة في حجم الاستثمار سينتج عنها زيادات متتالية من الاستثمار الذي يمثل أحد أنواع الانفاق وأن هذه الزيادات المتتالية من الاستثمار - الإنفاق يقل حجمها تدريجياً حتى تتلاشي وعند هذا الحد يكون الدخل القومي قد زاد بأضعاف هذه الزيادة الأولية.

ورغم صعوبة القياس الكمي للفساد - كما سبق توضيحه - فلا ضرر من محاولة تفسير المقصود بـ "بمضاعف الفساد". ويشير مضاعف الفساد هذا إلى التغيير في حجم الفساد في المجتمع الناشئ عن تغير معين في الدخل المتولدة عن طريق الفساد وهنا يجدر التنبيه إلى أن المقصود بالتغير في حجم الفساد هنا التغير الناشئ عما تغلبه هذه الزيادة المعينة في الدخل المتولدة عن الفساد في المحيط "الاقتصادي" والاجتماعي والثقافي

في المجتمع وليس المحيط الاقتصادي فقط. ويمكن التذليل على أن قيمة هذا المضاعف أكبر من الواحد كما في مضاعف الاستثمار أي أن هذه الزيادة المبدئية في الدخل المتولدة عن طريق الفساد تؤدي إلى زيادات مضاعفة في حجم الفساد وذلك لأن هذه الزيادة المبدئية سيكون لها من الآثار في الأجلين القصير والطويل ما يفوق هذه الزيادة المبدئية.

ولكن كيف يعمل هذا المضاعف؟

*تأول د. محمود عبد الفضيل في كتابه "تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية"، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣ فكرة مضاعف الفساد ولكن من منظور مختلف.

لنفترض حدوث زيادة معينة في حجم الدخل المتولد عن طريق ممارسات الفساد (قد تكون ناتجة عن

دخول أعضاء جدد في دائرة الفساد أو قيام أعضاء حاليين بتوسيع نطاق أعمالهم) ولنحاول تتبع آثارها في المجتمع البعد الاقتصادي: تمثل هذه الزيادة أو تفاعل في دخول بعض أفراد المجتمع (موظفي الحكومة) فبزاد الطلب على السلع والخدمات ويمكن الادعاء بأن هذه السلع والخدمات ستكون في الغالب من السلع والخدمات الكمالية / الترفيهية ولكن ما هو أهم من هذه الزيادة في الطلب والتي قد تكون أكبر من الأثر الاقتصادي صينية هو شعور أعضاء الفريق الآخر ممن لم يتورطوا بعد في ممارسات الفساد من انخفاض مستوى الدخل النسبي لهم مقارنة بأقرانهم "الفاستين" مما يمثل ضغطاً اقتصادياً عليهم يزيد من حدته أثر "التقليد والمحاكاة" المعروف ولذا فإن تمكن البعض من الصمود أمام هذا الضغط الاقتصادي فمن المؤكد أن البعض الآخر لن يستطيع، ومن ثم سيزداد "العرض" من الفساد.

ومن ناحية أخرى وعلى جانب الطلب على هذا "الفساد" والذي غالباً ما يأتي من قبل مؤسسات الأعمال نجد أن هذه الزيادة الأولية في حجم الدخل المتولدة عن طريق ممارسات الفساد غالباً ما تمت من خلال معاملة أحد طرفيها موظف الحكومة والطرف الآخر قد يكون شخص طبيعي أو شخص معنوي (مؤسسة أعمال) ورغم تشابه الآثار فإنه لأغراض التوضيح سنفترض أن الطرف الآخر هو شخص معنوي / مؤسسة أعمال. قدمت هذه المؤسسة رشوة أو عمولة للموظف الحكومي للحصول على صفقة أو تعاقد معين بصورة غير قانونية وبالطبع لم تكن هذه المؤسسة هي الأكفأ اقتصادياً للحصول على هذه الصفقة أو التعاقد.

كيف سيؤثر هذا على مجموعة مؤسسات الأعمال التي تعمل وفقاً لمبادئ الكفاءة والالتزام بالطرق القانونية؟ سيؤدي هذا إما إلى خروج هذه المؤسسات من دائرة هذا النشاط حيث لن تقوى على المنافسة أو ستصبح أكثر استعداداً لسلوك الطريق الذي سلكته المؤسسة التي فازت بالتعاقد وذلك للحصول على صفقات أو تعاقدات مستقبلية ومن ثم تتسع دائرة الفساد.

البعد الاجتماعي - الثقافي: لا تقل الآثار الاجتماعية - الثقافية لهذه الزيادة المبهنية في الدخل المتولدة عن الفساد خطورة عن الآثار الاقتصادية بل ربما تفوقها وذلك لأن دخول أطراف جديدة إلى دائرة الفساد يمثل المزيد من التراجع في منظومة القيم في المجتمع ويضفي قدراً من "المشروعية العملية" لممارسات الفساد المرفوضة قانونياً واجتماعياً الأمر الذي يدفع بعض الأفراد الحذيين بالمفهوم الاقتصادي - أي ممن يقفون على حافة التردد بين البقاء بعيداً عن دائرة الفساد أو الدخول فيها - إلى الدخول في هذه الدائرة ويزيد من الضغط على هؤلاء بإشعارهم بأنه لا

مجال لزيادة دخولهم إلا عن طريق وجودهم في هذه الدائرة وهنا تتفاعل الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات الاجتماعية وعلاوة على ذلك فإن تورط المزيد في ممارسات الفساد قد يزيد من جراءة من لم يتورطوا بعد على الالتفاف أو خرق القوانين والدخول في الدائرة وخاصة إن لم يكن هناك نظام رادع للجزاء والعقاب أو كان هذا النظام غير مطبق بفعالية ومع اتساع دائرة الفساد يتآكل الرادع الاجتماعي حيث لا يُعدُّ غريباً أن يكون الموظف فاسداً ويصبح الغريب ألا يكون كذلك.

- البعد الإداري - التنظيمي: في ضوء ما سبق وفي إطار تفاعل البعدين الاجتماعي والاقتصادي يتراجع بل قد يتوارى دور اللوائح والقوانين التي تنظم حركة النشاط الاقتصادي والعمل في الدوائر والهيئات الحكومية ليحل محلها تدريجياً نظام يقوم على انجاز الأعمال والحصول على الحقوق المستحقة أو غير المستحقة عن طريق الرشوة والعمولات.

ومع تكرار هذه التداعيات يدخل المزيد من الأفراد ومؤسسات الأعمال وموظفي الحكومة إلى دائرة الفساد فتتكتم منظومة الفساد ويشيع الانطباع بأن الفساد هو الأصل في التعامل ويصبح الفساد سلوكاً مستقراً ومتعارفاً عليه في دوائر الحكومة ومؤسسات الأعمال وبدلاً من أن يقاومه الضمير العام في هذه الحالة فإنه سيتغاضى عنه بل وقد يعمل على حمايته ومجاراته.

وهنا قد يُطرح التساؤل ما هي العوامل المحددة لاتساع دائرة الفساد هذه؟

هناك العديد من العوامل التي تحدد التغيرات التي تطرأ على دائرة الفساد في المجتمع ويمكن اختزال هذه العوامل فيما يمكن أن يُطلق عليه "الميل الحدي للفساد" والذي يشير إلى "التغير في مدى استعداد الأفراد ومؤسسات الأعمال للانخراط في ممارسات الفساد الناشئة عن تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع". وهذه الظروف أو العوامل هي نفسها الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد - والتي تم مناقشتها سابقاً - إلا أن ما يعنينا الآن هو التغير الذي يطرأ على هذه العوامل ومن بين هذه العوامل:

- انخفاض مستوى المعيشة وتزدي الأوضاع الاقتصادية
- التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي
- انخفاض مستويات الأجور والمرتببات في القطاع الحكومي
- غياب البيئة التنافسية

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي ومدى أهمية التجارة الخارجية
 - سيادة مبادئ الديمقراطية
 - طرق تمويل الأحزاب والجمعيات السياسية
 - نزاهة القيادة السياسية
 - كفاءة الجهاز الإداري الحكومي
 - تعقد اللوائح والقوانين الحكومية
 - مدى توافر آليات الرقابة والمساءلة
 - العوامل المحددة للمكانة الاجتماعية
 - سيادة قيم العمل الفردي مقابل العمل الجماعي
- وبوجه عام تميل آثار الفساد لأن تكون أخطر وأعم وكذلك مضاعف الفساد كلما كان الميل الحدي للفساد لدى الأطراف الفاعلة في المجتمع من أفراد ومؤسسات أكبر.

٦ . الخلاصة والتوصيات

سعت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل اقتصادي - مدعم بالدراسات التطبيقية القياسية - لأهم أسباب وأثار ظاهرة الفساد ولأن الدراسة هي اقتصادية بالأساس كان من الطبيعي أن يتم التركيز على الجوانب الاقتصادية لظاهرة الفساد إلا أن هذا لا يرجع بآية حال من الأحوال لكون العوامل غير الاقتصادية أقل أهمية بقدر ما يرجع إلى مراعاة حدود هذه الدراسة.

وقد تبين من الدراسة أن العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تؤدي إلى انتشار الفساد في المجتمع فلا يمكن تجاهل الدور الذي تلعبه عوامل مثل انخفاض مستويات المعيشة وأجور موظفي الحكومة والإفراط في التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وطبيعة هذا التدخل وانخفاض مستوى كفاءة الجهاز الإداري الحكومي وتعقد اللوائح والقوانين وغياب الديمقراطية وتدني مستوى نزاهة القيادات السياسية - لا يمكن تجاهل هذه العوامل عند الحديث عن ظاهرة الفساد.

ولذا فإن مكافحة الفساد تتطلب الفهم الواعي لأبعاد هذه الظاهرة ووضع استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزت هذه الظاهرة. وهذا الفهم الواعي يقتضي الاعتراف بعدد من الحقائق أهمها:

- أن الفساد موجود بدرجات متفاوتة في كل دول العالم فلا مجال للسؤال عما إذا كان الفساد موجوداً أم لا والفرق بين مجتمع وآخر يتمثل في مدى اتساع دائرة الفساد في المجتمع وطريقة التعامل معه.
- الايمان بخصوصية كل مجتمع من حيث أشكال الفساد الموجودة والأسباب التي تكمن وراء الفساد وهنا لا ينبغي بأية حال من الأحوال اغفال الأهمية الكبيرة للأبعاد الاجتماعية - الثقافية والسياسية لظاهرة الفساد فإهمال هذه العوامل قد يحكم بالفشل على أية جهود تسعى لمكافحة هذه الظاهرة.
- لم ولن يوجد مجتمع خال من الفساد فالفساد قديم قدم النشاط الإنساني فهناك دائماً قدر من الفساد في أي مجتمع إلا أن هذا لا يعني التقاعس عن مواجهة هذه الظاهرة ولكن يجب العمل على الوصول بهذا القدر إلى الحد الأدنى.

وفي ضوء هذه الحقائق الثلاثة يمكن الحديث عن بعض الشروط التي يجب توافرها لتحقيق أسباب النجاح لأي استراتيجية أو جهود تسعى لمكافحة الفساد ويمكن إجمال أهم هذه الشروط فيما يلي:

- أول شروط النجاح أن يتم تشخيص المرض على نحو صحيح وهنا تكمن أهمية ليس فقط التعرف على أسباب انتشار الفساد في المجتمع ولكن أيضاً على تحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب فالأهمية النسبية لهذه الأسباب تختلف من مجتمع لآخر ومن ثم لا يجب التعامل مع أسباب الفساد سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية بصورة مجردة وفي هذا الصدد يمكن القول أن التشخيص الدقيق للأسباب يُعد شرطاً ضرورياً لنجاح أية جهود تستهدف الحد من الفساد.
- إن انتشار وتفشي ظاهرة الفساد في مجتمع ما يتطلب قيام هذا المجتمع بوضع برنامج شامل للإصلاح قد تكون أهم عناصره:

- الإصلاح السياسي: إرساء مبادئ الديمقراطية والمساءلة
- الإصلاح الاقتصادي: الإسراع في جهود التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة وإرساء مبادئ لنظام اقتصادي يقوم على اعتبارات الكفاءة وتكافؤ الفرص

• إصلاح تشريعي وقضائي: تتمثل عناصره الرئيسية في تبسيط اجراءات التقاضي وتبسيط التشريعات والقوانين

• إصلاح إداري: يستهدف رفع كفاءة الجهاز الحكومي وتفعيل آليات الرقابة والساءلة

- العمل على حشد تأييد ودعم جميع القوى الفاعلة في المجتمع من وسائل إعلام ومنظمات المجتمع المدني وغيرها وذلك لتوفير الدعم الكافي من قِبل أفراد المجتمع.

- المراجعة المستمرة لعناصر برنامج الإصلاح وذلك لتقييم الأداء والتوصل لأوجه القصور التي قد تظهر مع التنفيذ والعمل على علاجها.

- إنشاء كيان مستقل لغرض مكافحة الفساد تتوافر له الإمكانيات البشرية والمادية والسلطة الكافية لمواجهة

العناصر الفاسدة في المجتمع أياً كان موقعها وبغض النظر عما تتمتع به من سلطة سياسية أو نفوذ اقتصادي.

أخيراً أو على وجه الدقة أولاً وقبل أي شيء إيمان وجذبية القيادة السياسية في مكافحة الفساد وربما قبل

ذلك نزاهة هذه القيادة السياسية فكم من برامج واستراتيجيات لمكافحة الفساد وُضعت إلا أن آثارها ظلت حبيسة الأدراج إما لعدم نزاهة القيادة السياسية أو لعدم جدتها في محاربة الفساد أو لكلا السببين .

^١ Rose-Ackerman, Susan: Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform, Cambridge University Press, U.K, ١٩٩٩

^٢ Tanzi, V. "Corruption: Arm's-Length Relationships and Markets", in Granulose Florential and Sam Peltzman (eds.) The Economics of Organized Crime, Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٩٥, pp. ١٦١-١٨٠.

^٣ Oxford Dictionary

^٤ Heidenheimer, Arnold J; M. Johnston and V.T. Le Vine: Political Corruption: A Handbook. New Brunswick: Transaction Publishers. ١٩٨٩.

^٥ Rose-Ackerman, Susan, Corruption: A study in Political Economy, London/New York: Academic Press, ١٩٧٨ and Bornhorst, F.; Gupta, S. and Thornton, J.: Natural Resources Endowments, Governance, and the Domestic Revenue Effort: Evidence from a Panel of Countries, International Monetary Fund Working Paper ٠٨/١١٤, July, ٢٠٠٨.

^٦ Nye, J.S, Corruption and Political Development, American Political Science Review, vol. ٦, no. ٢, pp. ٤١٧-٤٢٧. ١٩٦٧ and Imam, P. A. and Jacobš, D. F.: Effects of Corruption on Tax Revenues in the Middle East, International Monetary Fund Working Paper No. ٠٧/٢٧٠, Novmeber, ٢٠٠٧.

^٧ Khan, Mushtaq, A Typology of Corrupt Transactions in Developing Countries, IDS Bulletin, vol. ٨, no. ٥. ١٩٩٦.

^٨ Coolidge, Jacqueline and Susan Rose – Ackerman, Kleptocracy and Reform in African Regimes: Theory and Examples, Chapter ٣ (pp. ٥٧-٨٦) in Hope and Chikulo (eds.) Corruption and Development in Africa Lessons from Country Case – Studies. New York: ST. Martin's Press: ٢٠٠٠.

⁹ Amundsen, Inge, Political Corruption: 'An Introduction to the Issues' Working Paper 99: 7, Bergen: Chr. Michlsen Institute, 1999.

¹⁰ Theobald, Robin: Corruption, Development and Underdevelopment. London: The MacMillan Press Ltd. 1990 and Huang, H. and Wei, Shiang-Jin. Monetary Policies for Developing Countries: The Role of corruption, International Monetary Fund Working Paper No. 07/182, 2007.

¹¹ Huntington, S.P.: "Modernization and Corruption", in Political Order in Changing Societies, Samuel P. Huntington, New Haven, Connecticut: Yale University Press. Pp 09-71, 1968, (Re-Published in Political Corruption: A Handbook, Heidenheimer et al., New Brunswick, Transaction Publishers, Chapter 22, 1989.

¹² Tanzi, V.: "Fiscal Federalism and Decentralization: A Review of Some Efficiency and Macroeconomics Aspects", in Proceedings of the Annual World Bank Conference on Development Economics, Washington D.C.: The World Bank, chapter 14, pp.221-262, 2000.

¹³ Mauro, Paolo, Corruption and Growth", Quarterly Journal of Economics, CX/5 (August): 781-792, 1990 and Mauro, Paolo: The Persistence of Corruption and Slow Economic Growth, International Monetary Fund Working Paper No. 07/112, November 2002.

¹⁴ Paldam, M, The Big Pattern of Corruption: Economics, Culture and the Seesaw Dynamics", Working Paper No.1999-11, Department of Economics, University of Aarhus. 1999.

¹⁵ Ekpo, M.U. "Gift-Giving and Bureaucratic Corruption in Nigeria", in Bureaucratic Corruption in Sub-Saharan Africa: Toward a Search for Causes and Consequences. M.U. Ekpo, ed, Washington D.C.: University Press of America, 1979 and Yehoue, E. : Ethnic Diversity, Democracy, and Corruption, International Monetary Fund Working Paper No.07/118, September 2007.

¹⁶ Ibid, P.100.

¹⁷ Treisman, Daniel: "The Causes of Corruption: A Cross National Study", Journal of Public Economics, vol. 76, pp. 299-307, 2000.

^{۱۸} Ibid, P. ۴۱۳.

^{۱۹} Ibid, P. ۴۱۷.

^{۲۰} La Potra, R., F. Lopez – de – Silanes, A, Schleifer and R.W. Vishny, The Quality of Government, Journal of Law, Economics and Organization, Vol. ۱۰, no. ۱, Pp. ۲۲۲-۲۷۹, ۱۹۹۹.

^{۲۱} Rose-Ackerman, Susan, Corruption and Government: Causes, Consequences and Reform, Cambridge: Cambridge University Press, ۱۹۹۹ and Tanzi, V. and Davoodi, H. R.: Corruption, Growth, and Public Finances, International Monetary Fund Working Paper No. ۰۰/۱۸۲, Novmber, ۲۰۰۰.

^{۲۲} Elliot, K. A, Corruption as an International Policy Problem: Overview and Recommendations, In Corruption and the Global Economy. K.A. Elliot, ed. Washington D.C: Institute for International Economics. Pp. ۱۷۰-۲۳۲, ۱۹۹۷.

^{۲۳} Ibid, P. ۲۲۷.

^{۲۴} Brunetti, A. and B. Weder, Investment and Institutional Uncertainty: A Comparative Study of Different Uncertainty Measures, Weltwirtschaftliches Archiv, CXXXIV, Pp. ۰۱۳-۰۳۳, ۱۹۹۸.

^{۲۵} Lambsdorff, Johann Graf, The Transparency International Corruption Perception Index ۱۹۹۹ – Framework Document, Transparency International, Berlin, WWW. Transparency. De E. ۱۹۹۹

^{۲۶} Leite, C. and J. Weidmann: Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth, International Monetary Fund Working Paper ۹۹/۸۰ July, ۱۹۹۹.

^{۲۷} Wei, S.-J, Bribery in the Economies, Working Paper, Brookings, ۲۰۰۰ and Abed, G. T. and Gupta, S. Governance, Corruption, and Economic Performances, International Monetary Fund, September, ۲۰۰۲

^{۲۸} Gatti, R., Corruption and Trade Tariffs, or a Case for Uniform Tariffs, World Bank Policy Research Working Paper, No. ۲۲۱۶, November, ۱۹۹۹.

^{۲۹} Diamond, L. and M. F. Platter, The Global Resurgence of Democracy, Baltimore: Johns Hopkins University Press, ۱۹۹۳.

- ²⁰ Weingast, B.R, "The Economic Role of Political Institutions: Market-preserving Federalism and Economic Development", *Journal of Law, Economics and Organization*, vol. 11, no. 1, pp. 1-51, 1990.
- ²¹ Wilson, James, "Corruption: The Shame of the States", in *Political Corruption. A Handbook*, Heidenheimer et al., eds. New Brunswick/London: Transaction Publishers. 1989.
- ²² Shleifer, Andrei and Robert W. Vishny, "Corruption", *The Quarterly Journal of Economics*, 108 (August), pp. 599-617, 1993.
- ²³ Leff, Nathaniel H. "Economic Development through Bureaucratic Corruption", *American Behavioral Scientist*, 8/7 (November), pp. 8-14, 1964; (Re-published as chapter 24 in *Political Corruption: A Handbook*. Heidenheimer et al. New Brunswick, 1989, Transaction Publishers.
- ²⁴ Lien, D. A Note on Competitive Bribery Games, *Economics Letters*, 227-241, 1987.
- ²⁵ Lui, Francis T., "An Equilibrium Queuing Model of Bribery", *Journal of Political Economy*, vol. 92, no. 4, pp. 760-81, 1980.
- ²⁶ Ibid, P 777.
- ²⁷ Kaufmann, Daniel and Chang-Jin Wei, "Does 'Grease Money' Speed up the Wheels of Commerce?," NBER Working Paper, no. 7093, 1999.
- ²⁸ Ibid, P 03.
- ²⁹ Lambsdorff, Johann Graf, *Corruption in International Research - A Review*, Transparency International Working Paper, Berlin. WWW. Transparency. De., 1999.
- ³⁰ Brunetti, A., G. Kisunko and B. Weder, *Credibility of Rules and Economic Growth: Evidence from a Worldwide Private Sector Survey*, Background Paper for the World Development Report, 1999, Washington D.C.: World Bank, 1999.
- ³¹ www. Transparency.org.
- ³² Keefer, P. and S. Knack, *Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures*, *Economics and Politics*, vol. 7, No. 2, Pp. 207-227, 1990.

¹⁷ Wedeman, A. Looters, Rent-Scrapers, and Dividend-Collectors: Corruption and Growth in Zaire, South Korea, and the Philippines, *The Journal of Developing Areas*, 31: 407-478, 1997.

¹⁸ Campos, J. and Edgardo, Donald Lien and Sanjay Pradhan, The Impact of Corruption on Investment: Predictability Matters, *World Development*, Vol. 27, No. 6, Pp. 1009-1077, 1999.

¹⁹ Alesina, A. and B. Weder, Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid? NBER Working Paper 7108, Cambridge MA, 1999.

²⁰ Ibid, P. 270.

www. Transparency.org.